الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:ـــــــ

# مذكرة

## مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

## الطور الثاني أكاديمـــي

## في: العلوم المالية والمحاسبة

## تخصص: محاسبة وجباية معمقة

## تحت عنوان:

# دور الرقابة الجبائية على الوثائق في زيادة التحصيل الضريبي

## دراسة حالة: مفتشية الضرائب – جبل عزالدين - بوسعادة

إعداد الطالب:

- يـطـو رامـي

تاريخ المناقشة: 2025/06/17

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | المؤسسة | الصفة |
|---|---|---|---|
| زهرة لعروسي قرين | أستاذة محاضرة - أ- | جامعة المسيلة | رئيسا |
| بن عثمان عائشة | أستاذة محاضرة - ب - | جامعة المسيلة | مشرفا ومقررا |
| رابح طويرات | أستاذ التعليم العالي | جامعة المسيلة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2024-2025

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ
إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾

[سُورَةُ التَّوۡبَةِ:١٠٥]

# شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

**من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ومن أُسدي إليه معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له.**

الحمد لله رب العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده.

أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة الفاضلة **بن عثمان عائشة**، التي شرّفتني بالإشراف على هذا العمل، فكانت خير سندٍ وموجه، لم تبخل عليّ بالنصيحة والتوجيه والدعم، فجزاها الله عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أعبّر عن بالغ تقديري وامتناني إلى **مفتشية الضرائب جبل عز الدين**، على حسن الاستقبال والتوجيه، وما قدّموه من تسهيلات ساعدتني في جمع المعطيات الضرورية لهذا البحث.

وأتوجّه بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين، لتكرّمهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، وما سيتفضلون به من ملاحظات بناءة وملاحظات قيمة من شأنها أن تثري هذا العمل وتُسهم في تحسينه.

وختامًا، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من قدّم لي يد العون والدعم، من قريب أو بعيد، خلال مسيرتي في إنجاز هذه المذكرة، فجزاهم الله جميعًا خير الجزاء.

# إهداء

الحمد لله حبًا وشكرًا وامتنانًا، ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله، فالحمد الله على البدء وعلى الختام.

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [يونس: 10]٠

أهدي هذا النجاح إلى نفسي الطموحة جدًا

لم تكن الرحلة قصيرة، ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبًا، ولا الطريق كان محفوفًا بالتسهيلات، لكن من قال: "أنا لها" نالها، وإن أبت، رغمًا عنها أتيت بها.

وها أنا اليوم أختتم بحث تخرجي بعد تعبٍ ومشقة، وبعد خمس سنواتٍ في سبيل العلم والحلم، فاللهم لا تجعله آخر عهدي مع العلم، واجعلها خير بدايةٍ لطريقٍ أعظم، الله بارك لنا في عملنا، وأنفعنا بما علمتنا.

أهدي ثمرة جهدي ودراستي وفرحتي

إلى العزيز الذي حملت اسمه فخرًا، من بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلّم النجاح، إلى من غرس القوة بداخلي لأبحر في هذه الحياة، إلى من علّمني أن الدنيا كفاح، وأن العلم سلاحها.

{والدي العزيز}

وإلى من كانت الداعمة الأولى، إلى التي ضلّت دعواتها تضم اسمي دائمًا، وسر الوجود، إلى اليد الخفيّة التي أزالت عن طريقي الأشواك، إلى القلب الحنون.

{أمي الغالية}

وإلى مُلهمي نجاحي وصُنّاع قوتي، إلى الشموع التي تُنير لي الطريق دومًا.

{أخوتي وأصدقائي}

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره، وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه، وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله.

فجزاكم الله، وأثابكم خير الجزاء.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات:

شكر وعرفان

إهداء

**فهرس المحتويات:** ..... **IV**

**فهرس الجداول والأشكال:** ..... **VI**

الملخص: ..... VIII

**مقدمة:** .....أ

**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية على الوثائق والتحصيل الضريبي**

تمهيد: ..... **1**

**المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة الجبائية** ..... **2**

المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية..... **2**

المطلب الثاني: الإطار القانوني للرقابة الجبائية ..... **6**

المطلب الثالث: أشكال الرقابة الجبائية..... **12**

**المبحث الثاني: الرقابة الجبائية على الوثائق** ..... **16**

المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية على الوثائق ..... **16**

المطلب الثاني: مؤشرات الاخضاع للرقابة الجبائية على الوثائق ..... **18**

المطلب الثالث: خطوات الرقابة الجبائية على الوثائق ..... **20**

**المبحث الثالث: التحصيل الضريبي** ..... **24**

المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي ..... **24**

المطلب الثاني: طرق التحصيل الضريبي وضماناته..... **26**

المطلب الثالث: قواعد التحصيل الضريبي ..... **29**

**المبحث الرابع: الرقابة الجبائية ودورها في زيادة التحصيل الضريبي** ..... **30**

المطلب الأول: الرقابة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الضريبي ..... **30**

المطلب الثاني: مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة الحصيلة الضريبية ..... **31**

المطلب الثالث: علاقة الخاضعين للضريبة مع الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي ..... **33**

خلاصة الفصل:..... **35**

**الفصل الثاني: أثر الرقابة الجبائية على الوثائق في زيادة التحصيل الضريبي دراسة حالة مفتشية الضرائب جبل عزالدين بوسعادة**

تمهيد: ..... **37**

**المبحث الأول: التعريف بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" ببوسعادة**..... **38**

المطلب الأول: لمحة عامة عن مفتشية الضرائب "جبل عز الدين"..... **38**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" ومهامها ..... **40**

**المبحث الثاني: تحليل وتقييم نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين"، للفترة (2021 -2024).** ..... **41**

المطلب الأول: نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" للفترة (2021-2024)..... **41**

المطلب الثاني: تحليل نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" للفترة (2021-2024). ..... **46**

**المبحث الثالث: دراسة حالات من الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين".** **48**

المطلب الأول: الحالة الأولى (مهن حرة) ..... **48**

المطلب الثاني: الحالة الثانية (تجارة)..... **49**

خلاصة الفصل:..... **51**

**الخاتمة:** ..... **53**

**قائمة المراجع:** ..... **58**

**الملاحق:** ..... **65**

# فهرس الجداول والأشكال


| فهرس الجداول | | |
|---|---|---|
| **الرقم** | **العنوان** | **الصفحة** |
| **1-2** | الملفات المحقق فيها في إطار الرقابة الجبائية على الوثائق والحصيلة المالية الناجمة عنها | 39 |
| **2-2** | أنواع الضرائب والرسوم المسترجعة من الرقابة الجبائية على الوثائق للفترة (2022-2023) بمفتشية الضرائب" جبل عز الدين" | 41 |
| **3-2** | التحصيل الضريبي في مفتشية الضرائب "جبل عز الدين" للفترة (2021-2024). | 44 |
| **4-2** | الحقوق المسترجعة خلال الرقابة الجبائية على الوثائق لنشاط موثق | 47 |
| **5-2** | الحقوق المسترجعة خلال الرقابة الجبائية على الوثائق لنشاط التجارة الالكترونية | 48 |

| فهرس الأشكال | | |
|---|---|---|
| الرقم | العنوان | الصفحة |
| 01 | نموذج الدراسة | د |
| 1-1 | آلية عمل الرقابة الجبائية | 03 |
| 2-1 | أشكال الرقابة الجبائية | 10 |
| 3-1 | أهداف الرقابة الجبائية على الوثائق | 16 |
| 4-1 | خطوات إجراء الرقابة الجبائية على الوثائق | 21 |
| 5-1 | طرق التحصيل الضريبي | 26 |
| 1-2 | الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب | 37 |
| 2-2 | الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" | 38 |
| 3-2 | عدد الملفات المراقبة في إطار الرقابة الجبائية على الوثائق على مستوى مفتشية الضرائب "جبل عز الدين." | 40 |
| 4-2 | أنواع الضرائب والرسوم المسترجعة من الرقابة الجبائية على الوثائق للفترة (2022-2023) بمفتشية الضرائب" جبل عز الدين". | 42 |
| 5-2 | التحصيل الضريبي قبل وبعد الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" للفترة (2021-2024). | 44 |

## قائمة المصطلحات والاختصارات

| قائمة المصطلحات والاختصارات | | |
|---|---|---|
| الضريبة على الدخل الإجمالي | Impôts sur le Revenue Global | **IRG** |
| الضريبة على أرباح الشركات | Impôts sue les Bénéfices des Sociétés | **IBS** |
| الرسم على القيمة المضافة | Taxe sur la Valeur Ajoutée | **TVA** |
| الرسم على النشاط المهني | Taxe sur l'Activité Professionnelle | **TAP** |
| الرقابة على الوثائق | Contrôle sur Pièce | **CSP** |
| طلب المعلومات | Demande de renseignements | **C 02** |
| اشعار باقتراح التصحيحات(التسويات) | Notification de proposition de redressements | **C 04** |
| الاشعار النهائي بالتصحيحات | Notification definitive de redressements | **C 04 Bis** |

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فعالية الرقابة الجبائية على الوثائق باعتبارها من بين أهم الإجراءات التي تعتمدها الإدارة الجبائية من أجل التحقق من صحة ومصداقية التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وكذا ضمان التطبيق السليم للتشريعات الجبائية، وذلك في إطار السعي للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحسين مردودية التحصيل الضريبي.

إذ تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول كيفية مساهمة الرقابة الجبائية على الوثائق في تحسين التحصيل الضريبي، وذلك بالتطبيق على مفتشية الضرائب جبل عز الدين بمدينة بوسعادة خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى 2024. وقد تم معالجة هذه الدراسة انطلاقا من تحليل وتقييم إحصائيات الرقابة الجبائية على الوثائق، بالتركيز على عدد الملفات الخاضعة للرقابة، وقيمة التسويات الجبائية المسترجعة، ومردودية التحصيل الضريبي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية على الوثائق تساهم – وإن بشكل محدود – في تحسين التحصيل الضريبي من خلال تصحيح التصريحات وكشف الأخطاء والتجاوزات، إلا أن فعاليتها تظل مرتبطة بعوامل عديدة، من أبرزها كفاءة الأعوان المحققين، وفعالية الوسائل التقنية المتاحة، ومدى التنسيق بين المصالح الجبائية المختلفة.

**الكلمات المفتاحية:** الرقابة الجبائية، التحصيل الضريبي، الرقابة الجبائية على الوثائق، التهرب الضريبي.

**Abstract:**

This study aims to highlight the effectiveness of tax audit based on documentation, as one of the main procedures adopted by the tax administration to verify the accuracy and credibility of tax declarations submitted by taxpayers, as well as to ensure the proper application of tax laws. This is part of the effort to reduce tax evasion and improve the efficiency of tax collection.

The central issue of this study revolves around how document-based tax audits contribute to improving tax collection, with an application to the Tax Inspectorate of Djebel Azeddine in the city of Bou Saâda, during the period from 2021 to 2024.

The study was conducted through the analysis and evaluation of statistics related to document-based tax audits, focusing on the number of audited files, the value of recovered tax adjustments, and the overall yield of tax collection.

The study concluded that document-based tax audits contribute – albeit in a limited way – to improving tax collection by correcting declarations and

uncovering errors and violations. However, their effectiveness remains dependent on several factors, most notably the competence of auditing agents, the efficiency of available technical tools, and the level of coordination between different tax departments.
**Keywords:** tax audit, tax collection, document-based tax audit, tax evasion.

**Résumé:**

Cette étude vise à mettre en évidence l'efficacité du contrôle fiscal sur pièces, considéré comme l'une des principales procédures adoptées par l'administration fiscale pour vérifier l'exactitude et la crédibilité des déclarations fiscales soumises par les contribuables, ainsi que pour assurer l'application correcte de la législation fiscale, dans le but de lutter contre l'évasion fiscale et d'améliorer le rendement du recouvrement fiscal.

La problématique de cette étude s'articule autour de la manière dont le contrôle fiscal sur pièces contribue à améliorer le recouvrement fiscal, à travers une application à l'inspection des impôts de Djebel Azeddine dans la ville de Bou Saâda, sur la période allant de 2021 à 2024.

Cette étude a été menée à partir de l'analyse et de l'évaluation des statistiques du contrôle fiscal sur pièces, en se concentrant sur le nombre de dossiers contrôlés, la valeur des redressements fiscaux récupérés, et la rentabilité du recouvrement fiscal.

L'étude a conclu que le contrôle fiscal sur pièces contribue – bien que de manière limitée – à l'amélioration du recouvrement fiscal par la correction des déclarations, la détection des erreurs et des infractions. Cependant, son efficacité reste tributaire de plusieurs facteurs, notamment la compétence des agents enquêteurs, l'efficacité des moyens techniques disponibles et le niveau de coordination entre les différents services fiscaux.
**Mots-clés :** contrôle fiscal, recouvrement fiscal, contrôle fiscal sur pièces, évasion fiscale.

# مقدمة

## مقدمة:

تعد الجباية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المالية العامة في مختلف الدول، إذ تشكل المصدر الرئيسي لإيرادات الخزينة العمومية، كما تعتبر الأداة الفعالة التي تعتمد عليها الدولة لتوفير الموارد المالية الضرورية لتمويل وظائفها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. فالجباية لا تقتصر على كونها وسيلة لتغطية النفقات العامة فحسب، بل تؤدي أيضا دورا مهما في إعادة توزيع الدخل، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، تحتل الضريبة مكانة محورية ضمن أدوات الجباية الحديثة، حيث أصبحت الوسيلة الأهم التي تعتمد عليها الدولة لتأمين مواردها المالية، نظرا لما توفره من مداخيل منتظمة ومتجددة. غير أن فعالية النظام الضريبي في تحقيق أهدافه المرجوة تبقى رهينة بمدى كفاءة آليات التحصيل، وفعالية الإدارة الجبائية، وبمدى التزام المكلفين بالضريبة بأداء واجباتهم في الآجال المحددة قانونًا.

إلا أن الواقع يكشف عن وجود العديد من العراقيل التي تعيق عملية التحصيل الضريبي، ولعل من أبرزها انتشار ظاهرتي التهرب والغش الضريبي، اللتين أصبحتا تمثلان تهديدا حقيقيًا لقدرة الدولة على تحصيل مواردها، خاصة في ظل اعتماد النظام الجبائي الجزائري على مبدأ حرية المكلفين في تقدير وتقديم تصريحاتهم الجبائية، وهو ما يفتح المجال أمام إمكانية التحايل والتلاعب، مما ينعكس سلبًا على حجم الإيرادات الضريبية.

وعلى هذا الأساس، سعت الجزائر إلى تطوير نظام رقابي متكامل يرتكز على مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تهدف، من جهة، إلى التحقق من صحة ومصداقية التصريحات الجبائية المقدمة من قبل المكلفين، ومن جهة أخرى، إلى مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي. وقد شمل هذا النظام مختلف أشكال الرقابة الجبائية، حيث تبرز الرقابة الجبائية على الوثائق كأحد أهم هذه الأشكال. إذ تعد هذه الأخيرة أداة جوهرية في الكشف عن الأخطاء والانحرافات وتصحيحها، إضافة إلى دورها في تعزيز الامتثال الطوعي للالتزامات الجبائية وتحسين حصيلة الإيرادات الضريبية، مما يسهم في تعزيز ثقة المكلفين في عدالة وشفافية النظام الضريبي.

**أولا- إشكالية البحث**

على ضوء ما سبق، تتمحور الإشكالية الرئيسة للدراسة حول التساؤل الآتي:

**كيف تساهم الرقابة الجبائية على الوثائق في تحسين التحصيل الضريبي؟**

**ثانيا- الأسئلة الفرعية**

انطلاقا من هذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي المعايير المعتمدة لاختيار الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية على الوثائق؟
2. كيف يتم تفعيل التحصيل الضريبي من خلال الإجراءات والطرق المعتمدة ضمن النظام الجبائي الجزائري؟
3. ما هو دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تحسين مردودية التحصيل الضريبي بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين".

**ثالثا- فرضيات الدراسة**

للإجابة عن الأسئلة المطروحة سابقا، ومن ثم معالجة إشكالية الدراسة، تم اعتماد الفرضيات التالية:

- **الفرضية الاولى:** إن خضوع ملفات المكلفين بالضريبة للرقابة الجبائية على الوثائق يتم وفق معايير محددة تعتمدها الإدارة الجبائية، والتي تختلف باختلاف طبيعة النشاط الممارس؛
- **الفرضية الثانية:** تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من أبرز التحديات التي تعيق تحقيق الخزينة لعوائدها الضريبية؛
- **الفرضية الثالثة:** تساهم الرقابة الجبائية على الوثائق في تحسين فعالية التحصيل الضريبي، وذلك من خلال تعزيز الامتثال الجبائي والحد من التهرب الضريبي.

**رابعا- أهمية الدراسة**

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة بالنظر إلى الدور الجوهري الذي تؤديه الضريبة في تمويل الإنفاق العمومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، باعتبارها أحد المصادر الأساسية والدائمة للإيرادات

العامة. وفي ظل سعي الدول إلى تعزيز قدراتها المالية الذاتية وتقليص اعتمادها على التمويل الخارجي، يصبح الرفع من كفاءة وفعالية التحصيل الضريبي هدفا استراتيجيا. غير أن هذا المسعى غالبا ما يواجه تحديات عدة، لعل أبرزها اتساع نطاق التهرب الضريبي، الذي يفقد الدولة جزءًا مهمًا من مواردها المالية، ويضعف من عدالة النظام الجبائي وفعاليته. وفي هذا الإطار، تبرز الرقابة الجبائية على الوثائق كآلية محورية في المنظومة الجبائية، من خلال دورها في رصد المخالفات، والكشف عن أوجه الغش والتلاعب التي قد يلجأ إليها المكلفون بالضريبة، وهو ما يساهم في تعزيز شفافية المعاملات الجبائية، وحماية المال العام، ورفع مستوى التحصيل الضريبي.

**خامسا– أهداف الدراسة**

تتمثل أهم الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في :

1. التعرف على مفهوم كل من الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، مع التطرق إلى المفاهيم النظرية والقانونية المرتبطة بهما؛
2. فهم وتقييم دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تحسين وزيادة الحصيلة الضريبية؛
3. إبراز دور الرقابة الجبائية على الوثائق في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛
4. تبيان مدى فعالية الرقابة الجبائية على الوثائق في الكشف عن الأخطاء والإغفالات في التصريحات الجبائية؛

**سادسا– أسباب اختيار الموضوع**

من أبرز الدوافع الذاتية والموضوعية التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع والبحث فيه هي:

**1. الأسباب الذاتية**

- الميول الشخصي لدراسة موضوع الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، لكونهما يدخلان ضمن مجال التخصص؛
- الرغبة في تحقيق تكامل معرفي ومهني بين ما يتم اكتسابه من الدراسة النظرية وما يمارس في المجال المهني؛
- الرغبة في التعمق أكثر في موضوع الرقابة الجبائية على الوثائق، باعتبارها أحد أهم أشكال الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المصالح الخارجية؛

**2. الأسباب الموضوعية**

- محاولة تقديم دراسة مفيدة تساهم في إثراء المعرفة العلمية، وتشكل مرجعا يستفيد منه كل من يهتم بالمجال الجبائي؛
- معرفة أهمية ودور الرقابة الجبائية على الوثائق في التحقق من مصداقية وصحة التصريحات الجبائية، وفي مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، إضافة إلى تحسين مردودية الحصيلة الضريبية.

**سابعا– المنهج المستخدم**

نظرا لطبيعة الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح الجوانب النظرية المتعلقة بالرقابة الجبائية، والرقابة الجبائية على الوثائق، والتحصيل الضريبي، بالإضافة إلى بيان أثر كل نوع من أنواع الرقابة الجبائية على الحصيلة الضريبية. كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، من خلال إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي، وذلك عبر تقييم وتحليل نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق بالاستناد إلى إحصائيات مفتشية الضرائب محل الدراسة.

**ثامنا– أدوات الدراسة**

تتمثل الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة فيما يلي:

- المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع البحث؛
- الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع؛
- المقالات والمؤتمرات والمنشورات العلمية المتعلقة بالموضوع؛
- القوانين والتشريعات الضريبية المرتبطة بموضوع الدراسة؛
- الإحصائيات المتعلقة بالرقابة الجبائية على الوثائق، الصادرة عن مفتشية الضرائب محل الدراسة.

**تاسعا– حدود الدراسة**

سعيا لتحقيق فهم معمق لموضوع الدراسة والإشكالية المطروحة، والوقوف على مختلف جوانبها، تم تحديد نطاق البحث وفقا للحدود التالية:

- **الحدود الزمانية:** تمتد الفترة الزمنية المعتمدة في هذه الدراسة من سنة 2021 إلى سنة 2024.
- **الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى مفتشية الضرائب جبل عز الدين، الواقعة بمدينة بوسعادة ضمن إقليم ولاية المسيلة.

**عاشرا– الدراسات السابقة**

لقد عالجت العديد من الدراسات موضوع الرقابة الجبائية من زوايا متعددة، حيث ركزت أبرزها على الدور الجوهري الذي أنشئت من أجله هذه الرقابة، والمتمثل في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مما يسهم بشكل مباشر في تحسين الإيرادات الجبائية. كما سعت دراسات أخرى إلى تحليل آثار الرقابة الجبائية على مختلف المتغيرات المرتبطة بالتطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي، والتكنولوجي، والمهني.

وبالاستناد إلى ما تم الاطلاع عليه من دراسات سابقة ذات صلة بموضوع البحث أو بأحد جوانبه، يمكن عرض أهم هذه الدراسات على النحو التالي:

**1. الدراسات السابقة باللغة العربية**

**الدراسة الأولى:** بن عثمان عائشة (2019)، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005–2017، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، المسيلة، الجزائر. حيث عالجت الباحثة الإشكالية التالية: ما أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي؟، وذلك بالاعتماد على تحليل وتقييم إحصائيات لعدة مؤشرات تتعلق بالتدقيق الجبائي وهي عدد القضايا المراقبة، والمنازعات الجبائية، وذلك على مختلف أنواع التدقيق الجبائي (على الوثائق، في المحاسبة، التدقيق المصوب، والتدقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة).

ولقد توصلت الباحثة إلى أن التدقيق الجبائي يمثل أحد أهم الوسائل التي تمكن الإدارة الجبائية من التأكد من صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وكذلك من مدى احترامهم للتشريعات الجبائية السارية.

كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تقليص عدد القضايا المراقبة مقارنة بما كان عليه الحال في ظل المخطط المحاسبي الوطني، وأن فعالية نظام التدقيق الجبائي تعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة وقدرة المدققين الجبائيين على كشف الأخطاء والانحرافات المسجلة في التصريحات الجبائية، مما يساهم في استرجاع الموارد المالية المهربة جبائيا لصالح الخزينة العمومية.

**الدراسة الثانية:** ذبيح محمد أمين (2021)، أثر تطبيق متطلبات الرقابة الجبائية على تحسين فاعلية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة، دراسة حالة بمديريات الضرائب التابعة للمديرية الجهوية للضرائب بولاية سطيف، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تطبيق متطلبات الرقابة الجبائية على تحسين فاعلية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة من وجهة نظر أعوان الرقابة الجبائية؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمد الباحث على دراسة ميدانية تمثلت في توزيع استبيان على عينة مكونة من (107) فردًا يمثلون أعوان الرقابة الجبائية العاملين على مستوى مديريات الضرائب التابعة للمديرية الجهوية بسطيف.

وقد توصلت الدراسة إلى أن توفر متطلبات الرقابة الجبائية، ومدى التزام أعوان الرقابة بتطبيقها، ينعكس بشكل إيجابي على تحسين فعالية التدقيق المحاسبي. ويتجلى ذلك من خلال تحسن مؤشرات الامتثال الجبائي، وارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية، إلى جانب تراجع ملحوظ في حالات الغش والتهرب الجبائي، بفضل تعزيز آليات الرقابة وفعالية الأداء الرقابي.

**الدراسة الثالثة:** بولحية عفاف، بوجاجة إبراهيم، لحيلح لامية (2022)، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي، دراسة حالة بمركز الضرائب جيجل، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

سعى الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية: ما هو أثر الرقابة الجبائية على عملية التحصيل الضريبي؟، وذلك من خلال دراسة ميدانية بمركز الضرائب لولاية جيجل، بهدف الوقوف على الإجراءات الرقابية المتبعة ودورها في رفع الحصيلة الضريبية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات الرقابية المعمول بها تتماشى مع ما هو منصوص عليه في التشريع الجبائي، وتعد وسيلة فعالة لحماية أموال الخزينة العمومية وكشف مختلف أشكال التهرب الضريبي، مما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية. إلا أن تطبيق هذه الإجراءات يواجه عدة عقبات تحد من فعاليتها، مثل نقص الموارد البشرية المؤهلة، وضعف التنسيق بين الإدارات، مما يستدعي تعزيز آليات الرقابة وتطويرها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها.

**الدراسة الرابعة:** بوجريو عبد الرؤوف (2025)، الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي، دراسة حالة مديرية كبريات الشركات خلال الفترة 2010-2020، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.

عالج الباحث الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي في الجزائر؟، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها في تحسين

مستوى التحصيل الضريبي، وبالتالي دعم الإيرادات الجبائية العادية للدولة، خاصة في ظل النظام الجبائي التصريحي وما يواجهه من تحديات، أبرزها تفشي ظاهرتي التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية تعد أداة أساسية في منظومة التحصيل الضريبي، إلا أن فعاليتها لا تزال محدودة، خاصة على مستوى كبريات الشركات. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها ضعف التنسيق بين المصالح المعنية، ونقص الإمكانيات البشرية والمادية، إضافة إلى محدودية التكوين والتأهيل المتخصص لأعوان الرقابة. كما أن فعالية الرقابة الجبائية تختلف باختلاف أدواتها، حيث يعد التحقيق المحاسبي الأداة الأكثر فعالية بالنظر إلى شموليته واستهدافه لمختلف الفئات من المكلفين بالضريبة، وقدرته على كشف الاخطاء والتجاوزات والتصريحات غير المطابقة.

كما توصل الباحث إلى أن تعزيز فعالية التحصيل الضريبي يتطلب تفعيل الرقابة الجبائية من خلال توسيع نطاقها، وتحديث أساليبها، وتدعيم الكفاءات البشرية، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الإدارات، بما يحقق رقابة فعالة تسهم في رفع معدلات الامتثال الجبائي والحد من التهرب الضريبي.

**2. الدراسات السابقة باللغة الأجنبية**

KHOUILDI SAID, SADOK MEHDI (2018), Le Contrôle Sur Pièces Dans La Législation Fiscale Algérienne, Cahiers Politique et Droit, N°19, Université Kasdi Merbah – Ouargla, Algérie.

وقد عالجت الدراسة الإشكالية الآتية: ما مدى فعالية الرقابة الجبائية على الوثائق في حماية الأموال العامة وكشف التهرب الضريبي؟، وذلك من خلال تحليل الإجراءات التنظيمية والعملية المتبعة أثناء عملية الرقابة، ابتداء من تحليل الملف الجبائي، مرورا بالفحص الأولي والمعمق للتصريحات، وصولا إلى اتخاذ القرارات المناسبة سواء بإغلاق الملف، أو إرسال إشعارات بالتصحيح، أو التوصية برقابة ميدانية .

وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية على الوثائق تشكل أداة فعالة لحماية مصالح الخزينة العمومية، كونها تساهم في اكتشاف الأخطاء والتناقضات في التصريحات الجبائية، وبالتالي التحسين من مردودية التحصيل الضريبي، إلا أن فعاليتها تبقى نسبية، حيث تواجه تحديات تعيق تحقيق أهدافها، من أبرزها: نقص الكفاءات البشرية المؤهلة، إضافة إلى ضعف التنسيق بين المصالح الجبائية، وقلة الوسائل التقنية الحديثة.

**التعقيب على الدراسات السابقة:**

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، يمكن القول أن أغلبها تطرق إلى موضوع الرقابة الجبائية أو التحصيل الضريبي من زوايا مختلفة، حيث ركزت بعض الدراسات على أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي، في حين اهتمت أخرى بمتطلبات الرقابة الجبائية ودورها في تحسين فاعلية التدقيق لأغراض ضريبية، بينما سعت دراسات أخرى إلى توضيح مساهمة الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبيين، أو في رفع مستوى التحصيل الضريبي.

**وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

أن هذه الدراسة ركزت بشكل خاص على الرقابة الجبائية على الوثائق، باعتبارها أحد أبرز أدوات الإدارة الجبائية، وذلك من خلال دراسة ميدانية تهدف إلى تحليل مدى فعاليتها في كشف الأخطاء والتجاوزات في التصريحات الجبائية، ومدى انعكاس ذلك على زيادة الحصيلة الضريبية وتقليص حالات التهرب الضريبي.

**إحدى عشر- نموذج الدراسة:**

**الشكل رقم (01): نموذج الدراسة**

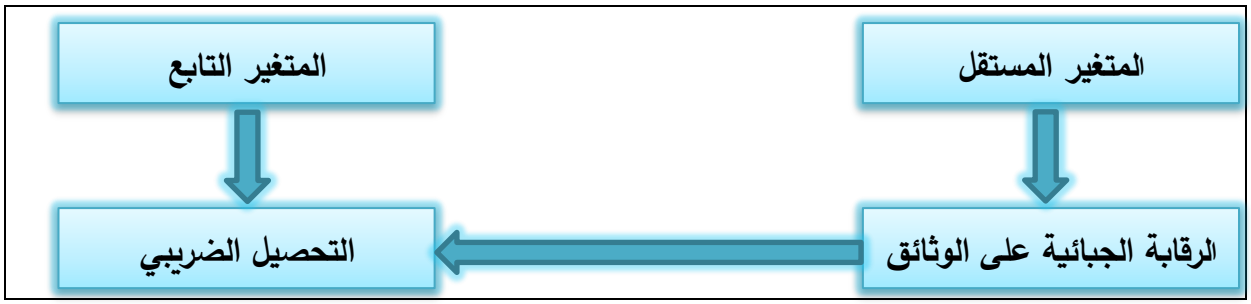


**المصدر: من إعداد الطالب**

**ثاني عشر- هيكل الدراسة:**

لتحقيق فهم شامل لمختلف جوانب الموضوع، والإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين:

**الفصل الأول:** خصص للجانب النظري المتعلق بأساسيات الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، حيث تم في المبحث الأول التطرق إلى المفاهيم العامة للرقابة الجبائية، وأهدافها، والإطار القانوني الذي يحكمها، وكذا أشكالها المختلفة. أما في المبحث الثاني فقد تم التركيز على الرقابة الجبائية على الوثائق، من حيث التعريف، الأهداف، مؤشرات الإخضاع، وكذا الخطوات المعتمدة في تنفيذها. وتم تخصيص المبحث الثالث للتحصيل الضريبي من حيث المفهوم، الأهمية، والأساليب المعتمدة في التحصيل الضريبي. أما المبحث الرابع فقد خصص لدراسة العلاقة بين مختلف أنواع الرقابة الجبائية وأثرها على زيادة التحصيل الضريبي، اضافة الى طبيعة العلاقة بين الخاضعين للرقابة والإدارة الجبائية، وانعكاسها على مستوى التحصيل .

أما **الفصل الثاني:** فقد تم تخصيصه إلى الدراسة التطبيقية للرقابة الجبائية على الوثائق على مستوى مفتشية الضرائب "جبل عز الدين" بمدينة بوسعادة، حيث تم في البداية التعرف على الهيكلة التنظيمية للمفتشية ومهامها، ثم تحليل وتقييم نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق المنجزة خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى غاية سنة 2024. كما تم تقديم حالات تطبيقية للرقابة على الوثائق أجريت على مستوى المفتشية، وذلك بغرض إبراز أثر الرقابة الجبائية على الوثائق في تحسين مردودية التحصيل الضريبي.

# الفصل الأول

## -الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية على الوثائق والتحصيل الضريبي-

## تمهيد:

تعد الضرائب أحد الركائز الأساسية لتمويل خزينة الدولة، مما يحفزها على تكثيف جهودها لضمان تحصيلها بشكل شامل وفعال. ومع ذلك، فإن النظام الجبائي التصريحي، الذي يحمل المكلف مسؤولية احتساب ضريبته والتصريح بها بنفسه، قد يفضي إلى ظهور ممارسات التلاعب والغش والتهرب الضريبي.

وفي هذا الإطار، تأتي الرقابة الجبائية لتشكل أداة استراتيجية رئيسية في يد الإدارة الجبائية، حيث تساهم في التحقق من مصداقية التصريحات وكشف الأخطاء والانحرافات، بما يضمن تحقيق العدالة الضريبية.

كما تعد الرقابة على الوثائق جزء أساسيا من هذه العملية، إذ تتيح للإدارة فحص الوثائق والسجلات المحاسبية للمكلفين والتحقق من دقة البيانات المقدمة من خلال مقارنتها مع المعلومات المتاحة لديها.

ومن أجل الإحاطة بجوانب الرقابة الجبائية على الوثائق والتحصيل الضريبي، تم تخصيص هذا الفصل لمعالجة هذه المحاور، وقد تم هيكلته إلى أربعة مباحث رئيسية على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول الرقابة الجبائية.
- **المبحث الثاني:** الرقابة الجبائية على الوثائق.
- **المبحث الثالث:** التحصيل الضريبي.
- **المبحث الرابع:** الرقابة الجبائية ودورها في زيادة التحصيل الضريبي.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم الآليات التي تضمن سلامة النظام الجبائي وفعاليته. فهي ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي ضرورة حتمية لتحقيق العدالة الضريبية، وضمان تحصيل الضرائب المستحقة، ومكافحة التهرب والغش الضريبيين.

## المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى التعاريف المختلفة للرقابة الجبائية، بالإضافة إلى أسبابها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

**الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية**

تتعدد التعريفات المتعلقة بالرقابة الجبائية، ويمكن ذكر البعض منها كالآتي:

**التعريف الأول:** الرقابة الجبائية أو المراجعة الجبائية هي عملية تدقيق شاملة للوضعية الجبائية للمؤسسة، تهدف إلى ضمان الامتثال للتشريعات الضريبية من جهة، وتعزيز الأمن الجبائي وفقاً للسياسة المتبعة في التسيير من جهة أخرى. وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يتيحها التشريع الجبائي، دون المساس بمصالح الخزينة العمومية. (ولهي، 2022، صفحة 206)

**التعريف الثاني:** هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي يعتمدها المحقق لتقييم جودة المحاسبة، سواء من حيث الشكل أو المضمون، داخل المؤسسة. وتهدف هذه العملية إلى التحقق من صحة ودقة العمليات المسجلة في الوثائق المحاسبية، من خلال مقارنتها بعناصر استغلال النشاط والعناصر الخارجية مثل المشتريات، المبيعات، أرصدة البنوك، والممتلكات. ويتم ذلك لضمان مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، والتأكد من صحة وعاء الضرائب والرسوم المختلفة خلال فترة التحقيق لنشاط معين، مع إجراء التعديلات اللازمة. (شعوادي و جرد، 2024، صفحة 164)

**التعريف الثالث:** هي عملية تدقيق شاملة للتصريحات الجبائية والوثائق والمستندات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، وذلك بهدف التحقق من مدى دقة وصحة المعلومات الواردة في ملفاتهم المحاسبية والضريبية بما يتلاءم مع أحكام القانون الجبائي الساري المفعول. (بن عثمان، 2019، صفحة 69)

**التعريف الرابع:** لم يقدم المشرع الجزائري تعريفا صريحا للرقابة الجبائية، إلا أنه أشار إليها في المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية، حيث تنص الفقرة الأولى منها على أن الإدارة الجبائية تتولى مراقبة التصريحات والمستندات المستخدمة لفرض الضرائب، الحقوق، الرسوم، والإتاوات. كما يخولها القانون حق الرقابة على المؤسسات والهيئات غير التجارية التي تدفع أجورا أو مكافآت أو مرتبات، بغض النظر عن طبيعتها. (المادة 18، الفقرة 01، المديرية العامة للضرائب، قانون الاجراءات الجبائية، 2025)

بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 20 من نفس القانون على أن أعوان الإدارة الجبائية يملكون صلاحية التحقيق في المحاسبة الخاصة بالمكلفين بالضريبة وإجراء التحريات اللازمة لتحديد ومراقبة الوعاء الضريبي. ويجب أن يتم هذا التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية داخل مقر النشاط، ما لم يطلب المكلف بالضريبة كتابيًا إجراءه في مكان آخر ويتم قبول طلبه من قبل المصالح الجبائية، أو في حالة وجود قوة قاهرة يتم الاعتراف بها قانونا. (المادة 20، المديرية العامة للضرائب، قانون الاجراءات الجبائية، 2025)

بناء على ما ذكر أعلاه، يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تتخذها الإدارة الضريبية للتحقق من صحة ودقة التصريحات والوثائق المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، والتحقق أيضا من مدى امتثالهم لأحكام القوانين الجبائية بهدف كشف أي تجاوزات أو محاولات تهرب ضريبي.

كما تعتبر الرقابة الجبائية أداة قانونية تمنح الإدارة الضريبية سلطة تصحيح الأخطاء والتجاوزات، مع ضمان حقوق للمكلفين من جهة، وللدولة في تحصيل مستحقاتها الضريبية من جهة أخرى.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

**الشكل (1-1): آلية عمل الرقابة الجبائية**

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

**الفرع الثاني: أسباب اجراء الرقابة الجبائية**

توجد العديد من الأسباب التي تستوجب إنشاء نظام رقابي لمتابعة تصريحات المكلفين بالضريبة، وضمان حقوق الخزينة العمومية، ومراقبة تنفيذ القوانين الجبائية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

**أولا: حرية المكلف في التصريح بمداخيله**

يعد النظام الجبائي الجزائري، نظاما تصريحيا، يلزم المكلفين بالتصريح عن مداخيلهم ومعاملاتهم من تلقاء أنفسهم إلى الإدارة الجبائية. وتعتمد هذه التصريحات كأساس لتحديد الوعاء الضريبي وفقًا للشروط والإجراءات والآجال التي يحددها القانون. وكما هو الحال في المبادئ القضائية، تعتبر هذه التصريحات صحيحة ما لم يثبت العكس. ولضمان صحتها ومطابقتها للواقع، وجدت الرقابة الجبائية للتحقق من مدى دقة هذه التصريحات ومصداقيتها. (عبد الهادي و عبد الغني، 2019، الصفحات 877 – 878)

**ثانيا: محاربة التهرب والغش الضريبي**

يسعى بعض المكلفين بالضريبة، لأسباب مختلفة، إلى التقليل أو التخلص من العبء الضريبي بوسائل مشروعة وغير مشروعة، فيما يعرف بالغش والتهرب الضريبي. لذا، تعد مكافحته أولوية للإدارة الجبائية، وذلك لتمتعها بصلاحيات واسعة تستخدمها عبر تقنيات متعددة لمراقبة مختلف فئات المكلفين. وتعد الرقابة الجبائية إحدى الوسائل الأساسية لضمان مصلحة الخزينة ومكافحة الغش الضريبي. (القريشي و بوزيدة، 2024، صفحة 766)

**ثالثا: محاربة الاقتصاد الخفي**

يؤدي الاقتصاد الخفي إلى تقليل المساهمة في الحصيلة الضريبية، مما يحرم الخزينة العمومية من موارد هامة، إذ يشمل جميع الأنشطة المرتبطة بالتهرب الضريبي التي تدر دخلا خاضعا للضريبة لكنه يخفى عن السلطات.

ووفقًا لـ Vito Tanzi (1980)، يشمل الاقتصاد الخفي جميع الدخول الغير مصرح بها للجهات الضريبية أو الغير مسجلة في الحسابات الوطنية.

ومن منظور Schneider (1986)، فإنه يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية التي تمارس بعيدا عن رقابة الدولة، ولا تكون مسجلة لدى السلطات الرسمية وبالتالي لا تخضع للضرائب. (عياش، 2019، الصفحات 169 – 170)

كما نصت المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية على إمكانية إجراء تحقيق معمق في الوضعية الجبائية عند رصد أنماط معيشية غير متناسبة مع الدخل المصرح به، مما يشير إلى وجود أنشطة ومداخيل غير خاضعة للضريبة. (المادة 21، المديرية العامة للضرائب، قانون الاجراءات الجبائية، 2025)

**الفرع الثالث: أهداف الرقابة الجبائية**

يمكن تصنيف أهداف الرقابة الجبائية إلى نوعين: أهداف رئيسية وأهداف ثانوية.

**أولا: الأهداف الرئيسية:** يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التحقق من مدى التزام المؤسسة بالقوانين الجبائية المعمول بها؛
- مراقبة شروط معالجة القضايا ذات الطابع الجبائي وفقا للإجراءات الحالية؛
- تقييم قدرة المؤسسة على الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي.

**ثانيا: الأهداف الثانوية:** يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تقييم الخطر الجبائي الناتج عن التطبيق الغير سليم للقوانين الجبائية؛
- توضيح أهمية الخطر الجبائي الناجم عن غياب الأمان الجبائي؛
- تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف للمساهمة في اتخاذ القرارات. (صاري ، 2014، صفحة 213)

كما تتعدد أهداف الرقابة الجبائية وفي جوانب متنوعة مثل الإدارية، والمالية، والاقتصادية، وغيرها، ومن أبرز هذه الأهداف نذكر ما يلي:

- **الهدف القانوني:** يتمثل في التحقق من مدى توافق التصرفات المالية للمكلفين مع القوانين والأنظمة المعمول بها. ولضمان سلامة هذه الأنظمة، تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة، بهدف معاقبة المكلفين بالضريبة على أي انحرافات أو مخالفات قد يرتكبونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية. (طالبي و زايمي، 2020، صفحة 26)
- **الهدف المالي والاقتصادي:** تهدف الرقابة الجبائية إلى حماية الأموال العامة من الضياع بجميع أشكاله، مما يعزز الإيرادات العامة ويزيد من الأموال المتاحة للإنفاق. وهذا بدوره يساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل. (قروج و طويلب ، 2021، صفحة 300)
- **الهدف الإداري:** للرقابة الجبائية دورًا مهمًا في تعزيز فعالية الإدارة الجبائية من خلال المعلومات التي توفرها. ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:
  - تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة على فهم أسبابها، مما يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة المشاكل الناجمة عنها.
  - تساهم الرقابة الجبائية في إعداد الإحصائيات، مثل نسب التهرب الضريبي.
  - تتيح الرقابة الجبائية الكشف عن الثغرات القانونية التي يمكن أن تساهم في التهرب الضريبي، مما يساعد في إيجاد حلول لمعالجتها. (قوشيش ، 2023، صفحة 63)
- **الهدف الاجتماعي:** يتمثل في هدفين رئيسيين هما:
  - تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة، من خلال إرساء مبدأ المساواة في الاقتطاعات، بحيث يكون جميع المكلفين أمام الضريبة على قدم المساواة.

- منع ومكافحة الانحرافات التي قد يرتكبها الممولون، مثل السرقة والإهمال أو التقصير في أداء واجباتهم تجاه المجتمع. (عتير، 2012، الصفحات 82 – 83)

## المطلب الثاني: الإطار القانوني للرقابة الجبائية

انطلاقا من الدور الحيوي للرقابة الجبائية في حماية المال العام وتأثيرها المباشر على كل من الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، حرص المشرع الجزائري على وضع إطار قانوني متكامل ينظم هذه العملية، بما يحقق التوازن بين حقوق وواجبات كلا الطرفين حيث يحدد هذا الإطار بدقة صلاحيات الإدارة الجبائية في فرض الضرائب وتحصيلها، مع ضمان حماية المكلفين من أي تجاوزات أو إجراءات تعسفية.

**الفرع الأول: سلطات وحقوق الإدارة الجبائية**

في مقابل الحرية التي يتمتع بها المكلفون بالضريبة في تقديم التصريحات الضريبية المفروضة عليهم، منح المشرع الجبائي للإدارة الجبائية صلاحيات واسعة لمراقبة هذه التصريحات والتحقق من مدى دقتها وصحتها. ومن أبرز هذه الحقوق:

**أولا: حق الاطلاع**

يمنح حق الاطلاع للإدارة الجبائية صلاحية فحص سجلات وملفات المكلفين بالضريبة للتحقق من صحة تصريحاتهم وكشف أي مخالفات ضريبية محتملة، فقد أكد قانون الإجراءات الجبائية على أهميته، و ذلك من خلال المادة 45 "قصد تأسيس وعاء الضرائب والحقوق والرسوم ورقابتها وتحصيلها، وكذلك قصد تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال التعاون الجبائي، يمكن لأعوان الإدارة الجبائية استخدام حق الاطلاع لدى مصالح الدولة والجماعات المحلية والهيئات والمؤسسات العمومية والشركات والهيئات الخاضعة لرقابة الدولة أو الجماعات المحلية، وكذلك لدى أي تشكيلة قانونية حسب مفهوم التشريع الساري المفعول، وكل شخص معنوي أو طبيعي، بمن في ذلك أولئك الناشطون في تقديم خدمات ذات طابع قانوني أو مالي أو محاسبي".

حيث يتيح لأعوان الإدارة الجبائية الوصول إلى الوثائق والمعلومات من مختلف الإدارات والهيئات العمومية لضمان دقة الوعاء الضريبي، كما "لا يمكن التحجج بواجب حفظ السر المهني في مواجهة أعوان الإدارة الجبائية في إطار ممارستهم لحق الاطلاع" وذلك حسب نفس المادة. (المادة 45، المديرية العامة للضرائب، قانون الاجراءات الجبائية، 2025)

كما يشمل هذا الحق عدة جهات، منها الإدارات العمومية، مصالح الضمان الاجتماعي، المحافظات العقارية، الهيئات القضائية، والمؤسسات المالية كالبنوك والبريد. ومع ذلك، يظل هذا الإجراء محدود الفعالية بالنسبة لصغار المكلفين الذين لا يمسكون دفاتر محاسبية. لذلك، وضع المشرع ضوابط لممارسته، بحيث لا يسمح إلا للموظفين المختصين من رتبة مفتش على الأقل بالقيام بعمليات التحقيق، وذلك لحماية مصالح الخزينة العامة والحفاظ على خصوصية المكلفين. (مقلاتي، 2016، الصفحات 4 – 5)

**ثانيا: حق الرقابة والتحقيق**

يعد حق الرقابة من أبرز الصلاحيات التي تتمتع بها الإدارة الجبائية، حيث يهدف إلى التحقق من صحة ودقة المعلومات الواردة في تصريحات المكلفين بالضريبة. ويتم تنفيذ ذلك من خلال:

- **طلب المعلومات:** عند وجود نقاط غير واضحة في التصريحات الضريبية، يحق للإدارة الجبائية توجيه استبيان يضم مجموعة من الأسئلة للمكلف، وفي حال عدم الرد، يمكنها تعميق البحث وطلب توضيحات إضافية.
- **طلب التوضيحات:** إذا اشتبهت الإدارة في وجود عدم تجانس بين التصريح الحالي والتصريحات السابقة، يمكنها طلب إيضاحات حول نقاط معينة في التصريح العام. (زناتي، 2012، صفحة 88)

**ثالثا: حق المعاينة**

يقصد به انتقال مصالح الإدارة الجبائية إلى مقر النشاط أو مكان تواجد المحل لإجراء معاينة ميدانية، وذلك عند توفر دلائل تشير إلى وجود ممارسات تدليسية من قبل المكلف بالضريبة.

ووفقًا للمادة 34 من قانون الإجراءات الجبائية، يحق للإدارة الجبائية منح أعوانها صلاحية التنقل للقيام بالمعاينة الميدانية، بهدف جمع المستندات اللازمة وحجزها، بالإضافة إلى ضبط أي عناصر مادية تثبت محاولات التهرب الضريبي. وفي حال تأكيد وجود ممارسات تدليسية كما هو منصوص عليه في المادة 35 من نفس القانون، تتخذ الإدارة الضريبية مباشرة إجراءات المتابعة الجزائية بحق المخالفين. (قلي و بلول، 2018، الصفحات 159 – 160)

**رابعا: حق استدراك الأخطاء**

يتمثل هذا الحق من خلال الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية، والتي تتيح لها إعادة النظر في الاقتطاع الضريبي وتعديله أو إنشاء اقتطاع جديد عند الضرورة. وقد حدد المشرع مهلة قانونية قدرها أربع سنوات لتصحيح هذه الأخطاء، وذلك وفقًا لأحكام المادة 326 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (فريجات، 2015، صفحة 10)

**الفرع الثاني: ضمانات وواجبات المكلف بالضريبة**

يتحمل المكلف بالضريبة التزامات متعددة في إطار الرقابة الجبائية، مما يستلزم إلمامه التام بها. وفي المقابل، حرص المشرع الجزائري على توفير ضمانات قانونية تكفل حمايته من أي تجاوزات قد ترتكبها الإدارة الجبائية أثناء ممارستها لصلاحياتها.

**أولا: ضمانات المكلف بالضريبة**

1. **الإعلام المسبق:** يشترط قبل إجراء التدقيق الجبائي توجيه إشعار رسمي إلى المكلف بالضريبة، سواء عن طريق الإرسال أو التسليم، مرفقا بميثاق يوضح حقوقه وواجباته خلال عملية الرقابة. ويمنح

المكلف مهلة تحضير لا تقل عن (20) يوما، تحتسب ابتداء من تاريخ استلام الإشعار، وذلك وفقًا للمادة 20-4 من قانون الإجراءات الجبائية. (بن صوشة و بشيري، 2023، صفحة 241)

2. **حق الاستعانة بمستشار:** لضمان صحة الإجراءات، يجب الإشارة بوضوح إلى حق المكلف بالضريبة في تعيين مستشار أو وكيل من اختياره، سواء للاستشارة أو للنيابة عنه خلال عملية الرقابة. ومع ذلك، لا يعد حضور المستشار إلزاميا أثناء عمليات الرقابة المفاجئة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمعاينة عناصر مادية قد تفقد قيمتها إذا تأخر فحصها.
3. **عدم تجديد التحقيق المحاسبي:** عند انتهاء التحقيق المحاسبي المتعلق بفترة زمنية معينة، سواء تعلق الأمر بضريبة أو رسم معين أو مجموعة من الضرائب والرسوم، فإنه لا يجوز للإدارة الجبائية إجراء تحقيق جديد في نفس الدفاتر وللضرائب ذاتها، إلا في حال ثبوت لجوء المكلف بالضريبة إلى أساليب تدليسية أو تقديمه معلومات غير صحيحة أو غير مكتملة أثناء التحقيق. (قتال ، 2009، الصفحات 56 – 57)
4. **تحديد مدة التحقيق:** تحدد مدة التحقيق الميداني وفقًا لطبيعة نشاط المؤسسة وحجم رقم أعمالها السنوي، ولا يجوز، تحت طائلة بطلان الإجراءات، أن تتجاوز هذه المدة الحدود القانونية المقررة لفحص التصريحات والوثائق المحاسبية. (سيداعمر، 2020، الصفحات 511 – 512)
5. **السر المهني:** وفقًا لأحكام المادة 65 من قانون الإجراءات الجبائية والمادة 301 من قانون العقوبات، يلتزم كل شخص يشارك أثناء أداء وظيفته في إعداد أو تحصيل الضرائب أو المنازعات الجبائية بالحفاظ على السر المهني، ويخضع للعقوبات المنصوص عليها في المادة نفسها في حال الإخلال بهذا الالتزام. (المادة65، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2025).
6. **الإشعار بالتقويم:** بعد انتهاء الإدارة الجبائية من التحقيق، سواء كان محاسبيا أو متعلقا بالوضعية الجبائية العامة، يتعين عليها إبلاغ المكلف بالنتائج، حتى في حال عدم وجود تقويمات، وذلك من خلال إرسال إشعار رسمي عبر رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام. ويجب أن يكون الإشعار مفصلا ومعللا بما يسمح للمكلف بإعادة تشكيل أسس فرض الضريبة، موضحا أسباب وطرق التقويم. كما يحق للمكلف تقديم ملاحظاته في أجل (40) يوما، وخلال هذه الفترة، يمكنه طلب شروحات شفهية من المحقق حول مضمون الإشعار. (بوزيد، 2016، صفحة 164)
7. **حق الطعن:** حرص المشرع على ضمان حق المكلف في الطعن على نتائج التحقيق الجبائي لمعالجة أي خلاف مع الإدارة الضريبية. حيث يتيح له القانون طلب تعديل أو تخفيض جزئي أو كلي للضرائب من خلال تقديم شكايات لدى الجهات المختصة.

ووفقًا للمادة 80 من قانون الإجراءات الجبائية، يمكن للمكلف الذي لم يرضى بالقرار الصادر بشأن شكواه، الصادر عن مدير المؤسسات الكبرى أو المدير الولائي للضرائب أو رئيس مركز

الضرائب أو رئيس المركز الجواري، اللجوء إلى لجنة الطعن المختصة، وذلك في أجل أربعة أشهر من تاريخ استلام القرار. (جبري و حمريط، 2021، الصفحات 108 و- 109)

**ثانيا: واجبات المكلف بالضريبة**

يتحمل المكلفون بالضريبة مجموعة من الالتزامات والتي تنقسم إلى شقين رئيسيين: التزامات جبائية وأخرى محاسبية. وقد نص القانون على ضرورة التقيد بهذه الواجبات مقابل الحقوق والضمانات التي يتمتع بها المكلفون.

1. **الالتزامات ذات الطابع المحاسبي:** فرض المشرع الجزائري على المؤسسات الخاضعة للقانون الخاص التقيد بمسك الدفاتر المحاسبية بشكل إلزامي، وفقًا لما نصت عليه المواد من 09 إلى 12 من القانون التجاري، إضافة إلى الالتزام بمسك محاسبة متوافقة مع النظام المحاسبي الوطني.

كما يشترط الاحتفاظ بهذه السجلات وجميع المستندات الإثباتية ذات الصلة، مثل الفواتير والمراسلات الرسمية، لضمان الامتثال القانوني. كما يجب على المؤسسات، لا سيما تلك الخاضعة للنظام الحقيقي، الاحتفاظ بجميع الوثائق المحاسبية والإثباتية لمدة (10) سنوات، ومن بين أهم هذه الوثائق:

- دفتر اليومية
- دفتر الجرد

علاوة على ذلك، تلزم المؤسسات بمراعاة الشكليات والإجراءات القانونية المحددة، مثل التصديق من المحكمة، وضمان الدقة في التسجيل، وتجنب الشطب أو الحشو أو أي تعديل غير قانوني، وفقًا لما يقره القانون.

2. **الالتزامات ذات الطابع الجبائي:** بالإضافة إلى الالتزامات المحاسبية، أوجب المشرع الجزائري على جميع المؤسسات، بمختلف أنواعها، الامتثال للالتزامات الجبائية، والتي تتطلب تقديم التصريحات الإجبارية وفقًا لأحكام القوانين الجبائية السارية. ويتم تحديد هذه التصريحات من حيث مواعيد الإيداع، والشكليات، وطريقة التقديم، فضلا عن العقوبات المترتبة على التأخير.(ذبيح ، 2021، صفحة 43 - 44)

ومن أهم التصريحات الجبائية:

- **التصريح بالوجود:** وهو تصريح يلزم كل المكلفين الجدد بالضريبة القيام بها، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، خاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حيث يلزمون باكتتاب تصريح مطابق للنموذج الرسمي الذي تقدمه الإدارة الجبائية، والمتمثل في السلسلة رقم 8 (Gn°8) ويجب إيداعه خلال الثلاثين (30) يومًا الأولى من تاريخ الشروع في النشاط، وذلك لدى مفتشية الضرائب أو مركز الضرائب أو المركز الجواري للضرائب المختص إقليميا، وذلك حسب طبيعة النشاط أو طبيعة النظام الذي ينتمون إليه.

- **التصريح الشهري:** وهو تصريح وحيد يعتبر كجدول إشعار بالضريبة والرسوم المحصلة، سواء نقدا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر، ويشمل على وجه الخصوص: (الرسم على النشاط المهني، التسبيقات على الحساب المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور، مداخيل رؤوس الأموال المنقولة، الرسم الداخلي على الاستهلاك، والرسم على القيمة المضافة). ويجب إيداع هذا التصريح خلال العشرين (20) يومًا الأولى من الشهر الموالي للشهر الذي وقع فيه الحدث المنشئ للضريبة، وذلك لدى قباضة الضرائب أو مركز الضرائب المختص إقليميا بحسب مقر المؤسسة، والخاضعون لهذا التصريح هم :
  - المؤسسات التابعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة يجب اكتتاب تصريح (سلسلة ج 50).
  - الإدارات العمومية ملزمون باكتتاب تصريح (سلسلة ج 50أ).
- **التصريح السنوي:** يلزم كل شخص خاضع للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، باكتتاب تصريح سنوي وفق نموذج معد مسبقا من طرف الإدارة الجبائية. ويمكن تمييز التصريحات السنوية وفقًا لما يلي:
  - **التصريح الإجمالي بالمداخيل:** يتوجب على المكلفين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي تقديم تصريح إجمالي بمداخيلهم، على النموذج ج رقم 01 (Gn°01)، وذلك في أجل أقصاه (30) أفريل من كل سنة. يرسل التصريح إلى مفتشية الضرائب المختصة إقليميا حسب محل الإقامة الجبائية للمكلف.
  - **التصريح السنوي للضريبة على أرباح الشركات:** يلتزم المكلفون الخاضعون للضريبة على أرباح الشركات بإيداع تصريح سنوي يتضمن مبلغ أرباح المؤسسة في النموذج ج رقم 04 (Gn°04)، وذلك قبل تاريخ (30) أفريل من السنة الموالية للسنة المالية محل التصريح، ويودع لدى مفتشية الضرائب التابعة لمقر المؤسسة أو الشركة.
  - **التصريحات المهنية الخاصة:** بالإضافة إلى التصريح الإجمالي بالمداخيل، يطلب من المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي سواء في إطار الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، اكتتاب التصريحات التالية:
    - تصريح بالأرباح الصافية المحققة خلال السنة المالية السابقة، على النموذج ج رقم 11(Gn°11) ، قبل (30) أفريل من كل سنة.
    - تصريح سنوي خاص بالأجور، على النموذج ج رقم 29(Gn°29) ، مصحوب بدعامة إلكترونية (قرص مضغوط) معلوماتي، قبل (30) أفريل من كل سنة.
    - تصريح سنوي مفصل بالعملاء موجه لتجار الجملة وفق نموذج ج رقم 03 (Gn°03)، حسب شروط البيع بالجملة. (قناص، 2023، الصفحات 84 – 85)

- تصريح سنوي خاص بالمداخيل الفلاحية في النموذج ج رقم 15(Gn°15) ، قبل (30) أفريل من كل سنة.
- تصريح سنوي خاص بمداخيل رؤوس الأموال المنقولة، يودع لدى مفتشية الضرائب المختصة وفق محل الإقامة الجبائية للمستفيد.

- **التصريحات الخاصة بالضرائب والرسوم المهنية الأخرى:** هناك عدة تصريحات خاصة بأصحاب المهن الأخرى نص عليها القانون الجبائي وتتمثل في:

- **الرسم العقاري:** يجب التصريح به خلال أجل أقصاه شهرين (02) من تاريخ الانتهاء من إنجاز البناءات الجديدة أو إدخال تغييرات على شكل أو تخصيص العقارات، في السلسلة ج رقم 31(Gn°31) .
- **الضريبة على الثروة:** هو تصريح يخص المكلفين الخاضعين للضرائب على الأملاك، و تقدر شروط الخضوع للضريبة في (01) جانفي من كل سنة، ويتم التصريح بها على السلسلة ج رقم 37(Gn°37).
- **الكشف التلخيصي السنوي:** يجب على الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي، سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، تقديم تصريح إلكتروني يتضمن نتيجة السنة المالية السابقة، بالإضافة إلى كشف تلخيصي بالمعلومات المستخرجة من التصريحات المذكورة أعلاه والمرفقات، وذلك قبل (20) ماي.

- **التصريحات الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة(IFU)** : يتعين على المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة إكتتاب:

- **التصريح التقديري:** يكتتب في النموذج ج رقم 12(Gn°12) ، في أجل أقصاه (30) جوان من كل سنة.
- **التصريح النهائي:** يتضمن رقم الأعمال المحقق فعليا، ويكتتب في أجل أقصاه (20) جانفي من السنة الموالية.

- **التصريح في حالات التنازل أو التوقف أو الوفاة:** في حالة التنازل أو التوقف الجزئي أو الكلي للنشاط، يلزم المكلف باكتتاب تصريح في أجل لا يتجاوز (10) أيام من تاريخ التوقف أو التنازل. أما في حالة وفاة المكلف، يتعين على الورثة أو ذوي الحقوق تقديم تصريح إجمالي وآخر خاص، خلال أجل لا يتجاوز (06) أشهر من تاريخ الوفاة. (قناص، 2023، مرجع سابق، الصفحات 86 – 87)

## المطلب الثالث: أشكال الرقابة الجبائية

تتجلى الرقابة الجبائية في عدة أشكال، حيث يمكن أن تمارس من قبل الإدارة الجبائية وفقًا للظروف المناسبة، إما بصفة عامة أو معمقة، إضافة إلى أنه يمكن أن تكون مختلطة أو رقابة فئوية (خاصة). كما يوضحه الشكل التالي:

**الشكل (1-2): أشكال الرقابة الجبائية**

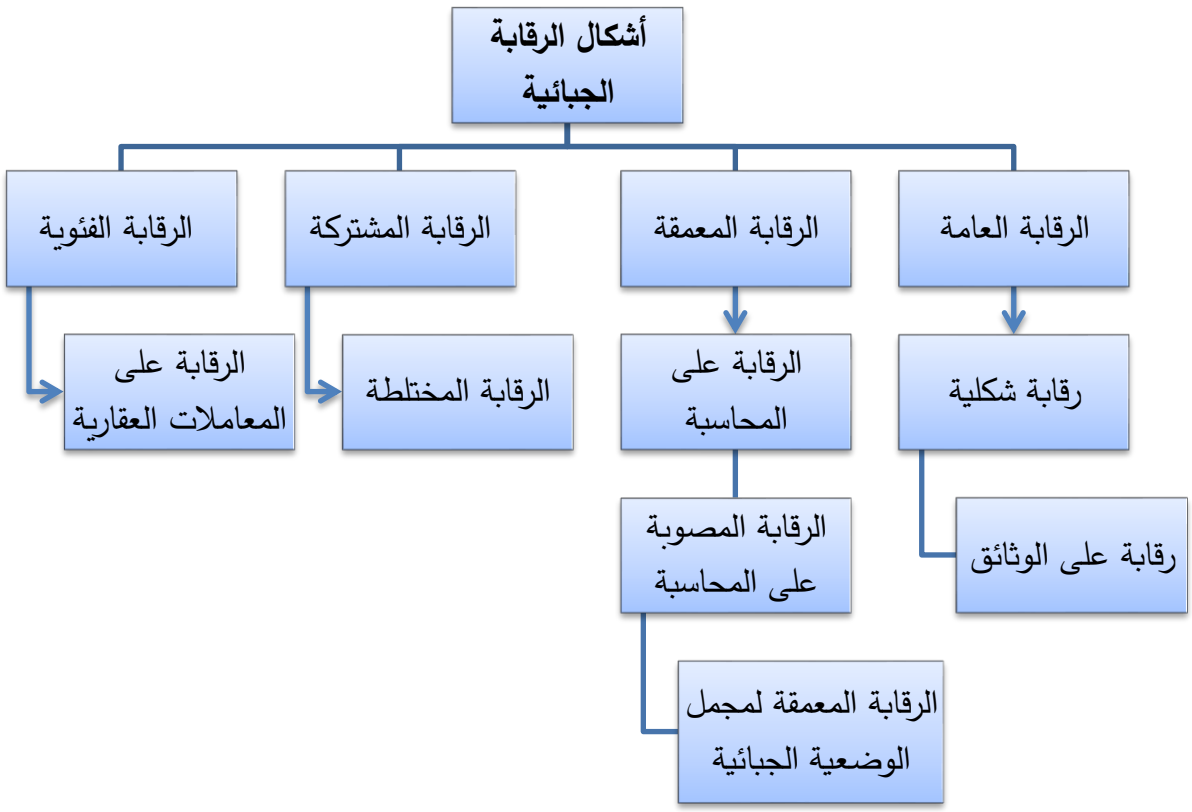


**المصدر**: وصيف فائزة خير الدين، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021، الصفحة 19.

### الفرع الأول: الرقابة العامة (الداخلية)

تمارس الرقابة العامة (الشاملة) على مستوى المفتشية العامة للضرائب في دائرة الاختصاص التابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، ويقوم بها أعوان الإدارة الجبائية بناء على الوثائق التي في حوزتهم داخل الإدارة، حيث تسعى هذه الرقابة إلى حماية خزينة الدولة من الرشوة وأي ممارسات قد تنطوي على تهاون في معالجة ملفات المكلفين بالضريبة. (شيعاوي، 2017، صفحة 288)

وتتجسد الرقابة العامة في:

**أولا: الرقابة الشكلية**

هي أول مرحلة من مراحل الرقابة التي تخضع لها التصريحات المقدمة من المكلف. وتشمل مختلف الإجراءات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية التي قد تحدث أثناء تقديم التصريحات، أي التأكد من الطريقة التي يتم بها تقديم البيانات والمعلومات في التصريحات من الناحية الشكلية (الهوية، عنوان المكلف بالضريبة، ختم المكلف، التوقيع...)، دون القيام بمقارنة بين ما تحتويه هذه التصريحات وما هو متوفر لدى الإدارة الجبائية.

**ثانيا: الرقابة على الوثائق**

تتم هذه المرحلة على مستوى مصلحة التحقيق، حيث يجرى تحليل شامل للتصريحات الضريبية المقدمة، من خلال مقارنتها بمختلف المستندات التي تحتفظ بها الإدارة الجبائية. وتتطلب هذه العملية تقديم الوثائق والسجلات المحاسبية، مما يتيح إجراء فحص دقيق وانتقادي للتصريحات والوثائق. ويتم ذلك بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في الملف الجبائي، مع مقارنة محتويات التصريح بالوثائق المرفقة له، بالإضافة إلى الاستفادة من البيانات المتاحة لدى مختلف الهيئات والمؤسسات التي تتعامل مع المكلف (مغاري و شيخي، 2013، صفحة 33). وسنتطرق لها بالتفصيل في المبحث الموالي.

**الفرع الثاني: الرقابة المعمقة (الخارجية)**

على عكس الرقابة الجبائية العامة، تعتمد الرقابة الجبائية المعمقة على التدخلات الميدانية المباشرة التي يقوم بها المدققون في أماكن ممارسة نشاطات المكلفين. ويتمثل الهدف الجوهري من هذا النوع من الرقابة في تصحيح الأخطاء وتدارك الإغفالات ورصد المخالفات، إلى جانب السعي إلى الكشف عن مؤشرات التهرب الضريبي المحتملة وهذا لأربعة سنوات على الأكثر لم يمسها التقادم، حيث تتم دراسة الملفات المدرجة في هذا النوع من الرقابة بدقة وبصفة معمقة، وبكل موضوعية ومقارنتها مع العناصر الخارجية لكل مكلف. (كماش، 2024، صفحة 151)

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الرقابة المعمقة:

**أولا: الرقابة على المحاسبة (التحقيق في المحاسبة)**

يقصد بالتحقيق في المحاسبة، كأحد أشكال الرقابة الجبائية المعمقة، بأنه مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى مراجعة التصريحات الجبائية المقدمة من قبل المكلف بالضريبة، والمتعلقة بالسنوات المالية المقفلة والمكتتبة من طرف المكلف بالضريبة، وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها حتى ولو كانت بطريقة معلوماتية إلا الدفاتر المحاسبية الواجب مسكها قانونيا، والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها. (الميدرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، 2025، صفحة 8)

كما يتمثل الهدف الأساسي من التحقيق المحاسبي في الكشف عن الأخطاء والإغفالات التي قد تتضمنها محاسبة المكلف، وذلك لضمان صحة وعاء الضرائب والرسوم المستحقة التي تعتمد عليها المحاسبة. (حابي و بن لدغم، 2025، صفحة 480)

وعرفت المادة 20 الفقرة 01 من قانون الإجراءات الجبائية التحقيق في المحاسبة بأنه "مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المتعلقة بسنوات مالية مقفلة" وأنه "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها". (المادة 20، الفقرة 01، المديرية العامة للضرائب، قانون الاجراءات الجبائية، 2025)

**ثانيا: الرقابة المصوبة على المحاسبة**

حسب المادة 20 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجبائية "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقادمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية". (المادة20، مكرر 01، المديرية العامة للضرائب، قانون الاجراءات الجبائية، 2025)

ووفقًا لنص هذه المادة فإن التحقيق الموصب في المحاسبة يركز على جزء محدد من هذه الأخيرة، بحيث يقتصر على نوع معين من الضرائب التي تشكل أساس هذه المحاسبة. وبما أن هذا التحقيق يعد جزئيا، فإنه لا يسمح إلا بمراجعة أو طلب وثائق توضيحية عادية، مثل الفواتير، العقود، وصولات الطلبات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والإتاوات محل التحقيق. ولا يجوز بأي حال من الأحوال إجراء فحص معمق أو نقدي لكامل محاسبة المكلف بالضريبة. (مالح، 2016، صفحة 90)

**ثالثا: الرقابة المعمقة لمجمل الوضعية الجبائية**

يعد التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة امتدادا للتحقيق المحاسبي، ويطبق على الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي. ويتمثل هذا التحقيق في دراسة معمقة تهدف إلى التحقق من صحة التصريحات الجبائية التي أدلى بها المكلف بالضريبة، من خلال مقارنتها بالمظاهر الخارجية التي تعكس وضعه المالي الفعلي. حيث يتم إجراء هذا التحقيق عبر عمليات بحث وتحري يقوم بها أعوان الإدارة الجبائية، بهدف الاطلاع على جميع المعطيات والعناصر المتعلقة بالذمة المالية للمكلف، بما في ذلك أرباحه، مداخيله، ونفقاته المختلفة.

ويعرف التحقيق المعمق للوضعية الجبائية الشاملة بأنه مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى كشف الفارق بين الدخل المصرح به والدخل الحقيقي، من خلال تحليل مدى التناسق بين مصادر دخل المكلف بالضريبة من جهة، وبين حالته المادية، ومستوى معيشته، والمظاهر الخارجية التي تعكسها من جهة أخرى. وتعد المعلومات المتوفرة لدى الإدارة الجبائية المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه العون المكلف بتنفيذ هذا التحقيق. (بن شعاعة ، 2018، صفحة 92)

**الفرع الثالث: الرقابة المشتركة (الرقابة المختلطة)**

هي رقابة تشرف عليها فرقة مختلطة تضم أعضاء مختصين من مختلف الهيئات، حيث تشمل ممثلا عن الضرائب، وآخر عن الجمارك، بالإضافة إلى عضو من مصالح التجارة، ويعمل كل منهم ضمن نطاق اختصاصه.

بدأت فرق البحث المختلطة نشاطها في شهر أبريل عام 1996، وتم ترسيمها رسميا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 290/97 الصادر بتاريخ 27 يوليو 1997.

وخلال عام 1999، شهد الهيكل التسييري لهذه الفرق تعديلات جوهرية لمعالجة بعض النقائص التي أدت إلى ارتفاع حجم المنازعات، نتيجة التصحيحات التي أجرتها الفرق المختصة. وبهدف تعزيز الرقابة وضمان الامتثال للتشريعات الجبائية والجمركية والتجارية، صدر المنشور رقم 293 بتاريخ 21 يونيو 1999، والذي وجه الفرق المختصة للتدخل لدى المكلفين بالضرائب لمراقبة مدى التزامهم بالقوانين، بينما تظل مسؤولية التسويات من اختصاص مصالح الوعاء الضريبي.

**الفرع الرابع: الرقابة الفئوية (الرقابة على المعاملات العقارية)**

تعد مراجعة الأسعار المصرح بها في المعاملات العقارية من أبرز الأدوات لمكافحة التهرب الضريبي في هذا المجال، حيث تشمل المعاملات التالية:

- العقارات المبنية.
- العقارات غير المبنية.
- مراقبة المداخيل العقارية.

تعتمد مراجعة هذه الأسعار على "القيمة السوقية للعقار"، وهي الثمن الذي يمكن أن يباع أو يشترى به العقار في السوق، أي السعر المتفاوض عليه بين البائع والمشتري وفقًا لقانون العرض والطلب، مع مراعاة العوامل المادية والقانونية المرتبطة بالعقار، بالإضافة إلى المحيط الاقتصادي الذي يقع فيه.

ولذلك، من الضروري أن تقوم مصالح التسجيل بمتابعة دقيقة ومستمرة لجميع المعاملات العقارية، مع جمع المعلومات اللازمة من الوكالات والدواوين والمؤسسات العاملة في مجال العقارات لضمان الرقابة الفعالة على هذه العمليات. (ولهي، 2009، صفحة 12)

## المبحث الثاني: الرقابة الجبائية على الوثائق

تسعى الإدارة الجبائية إلى ضمان صحة التصريحات الجبائية من خلال تطبيق إجراءات رقابية متنوعة تتلاءم مع طبيعة تلك التصريحات. ومن بين هذه الإجراءات نجد الرقابة الجبائية على الوثائق.

### المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية على الوثائق

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى التعاريف المختلفة للرقابة الجبائية على الوثائق إضافة إلى أهدافها.

**الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية على الوثائق**

وردت عدة تعريفات للرقابة الجبائية على الوثائق، ومن بينها:

**التعريف الأول:** الرقابة على الوثائق تختلف عن الرقابة الشكلية، إذ تستلزم تقديم الوثائق والسجلات المحاسبية لإجراء فحص شامل يركز على محتوى التصريحات. وتعد هذه الرقابة عملية فحص نقدي للتصريحات والوثائق، استنادا إلى المعلومات الواردة في الملفات الجبائية، مع مقارنة رقم الأعمال بالمعلومات المتاحة والهامش الإجمالي المطبق. (زواق، 2022، صفحة 452)

**التعريف الثاني:** تتمثل الرقابة الجبائية على الوثائق في إجراء فحص نقدي للتصريحات الجبائية، استنادا إلى الوثائق والمعلومات المتوفرة في ملف المكلف بالضريبة، ومقارنة المعطيات الواردة فيه مع البيانات المرتبطة بنشاطه وممتلكاته ومستوى معيشته. (khouildi & sadok, 2018, p. 844)

**التعريف الثالث:** هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها مفتشيات الضرائب المختصة، حيث يتم إجراء فحص دقيق وانتقادي للتصريحات والوثائق المقدمة. وتعتمد هذه العملية على المعلومات المدرجة في الملف الجبائي، مع التركيز بشكل خاص على تلك التي تمثل زيادات في رقم الأعمال. ويتمثل جوهر هذه الرقابة في مقارنة محتوى التصريحات بالوثائق المرفقة بها، إلى جانب الاستفادة من كافة المعلومات المتاحة لدى المصلحة، والتي يتم الحصول عليها من مختلف الهيئات والمؤسسات المتعاملة مع المكلفين بالضريبة الخاضعين لهذه الرقابة، وذلك في إطار حق الاطلاع المخول لها. (بن عثمان و ولهي ، 2017، صفحة 148)

مما سبق، يمكن القول أن الرقابة الجبائية على الوثائق هي إجراء فحص نقدي شامل للتصريحات الجبائية المقدمة من المكلفين، وذلك من خلال مقارنة دقيقة للأرقام والمعلومات المصرح بها من قبل المكلفين مع كافة الوثائق والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الجبائية، سواء من ملفات المكلف الخاصة أو

من مصادر خارجية، وذلك لتصحيح الأخطاء المادية، والكشف عن أي تلاعب أو نقائص في المعلومات، مع إمكانية طلب المفتش لبعض التبريرات والوثائق الإضافية في حالة وجود نقاط غامضة من أجل التسوية الجبائية.

**الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية على الوثائق**

تهدف الرقابة الجبائية على الوثائق إلى:

- اكتشاف وتصحيح الأخطاء في الحسابات والمعدلات؛
- فحص التصريحات ومقارنتها مع المعطيات الحقيقية الموجودة لدى الإدارة الجبائية؛
- تحليل المعلومات وربطها بالحالة المالية للمكلف عبر السنوات؛
- طلب معلومات إضافية من المكلف مع تقديم التبريرات والتوضيحات اللازمة؛
- ضمان التطبيق الصحيح للتشريعات الجبائية؛
- المساهمة في اختيار الملفات التي تستدعي رقابة معمقة وفق تقديرات إدارة الضرائب. (زواق، 2022، مرجع سابق، صفحة 452 – 453)

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

**الشكل (1-3): أهداف الرقابة الجبائية على الوثائق**

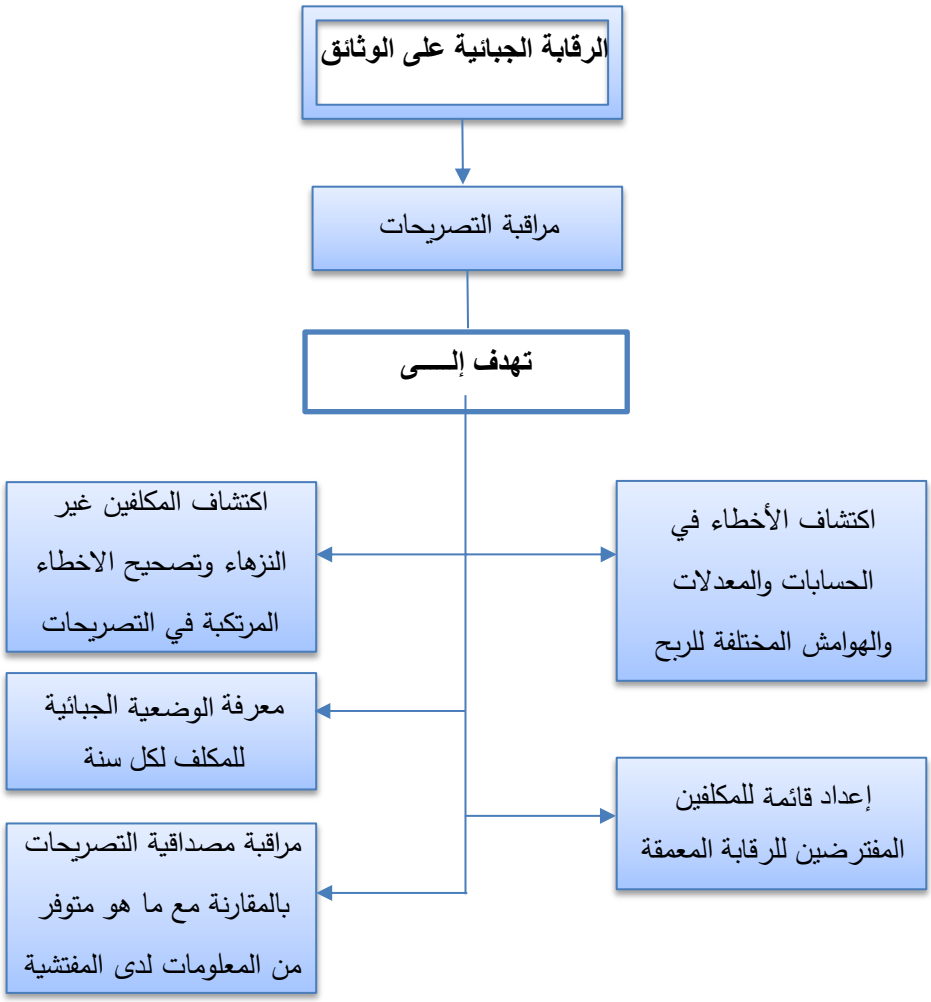


**المصدر:** بن عمارة منصور، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، الصفحة 38.

## المطلب الثاني: مؤشرات الاخضاع للرقابة الجبائية على الوثائق

تشمل عملية اختبار المكلفين بالضريبة الذين يخضعون للرقابة الجبائية على الوثائق فحص الملفات التي تظهر وجود خلل أو قصور يمكن للمصلحة معالجته، إذ ينبغي الأخذ في الاعتبار معايير الاخضاع التالية:

### أولا: عناصر عدم الامتثال لالتزامات التصريح والدفع

وتشمل ما يلي:

1. **التأخير أو عدم السداد في الموعد المحدد:** حيث لا يقوم المكلف بدفع المبالغ المستحقة ضمن الإطار الزمني المحدد في التصريح.

2. **عدم الالتزام بشروط الدفع:** مثل تجاهل طريقة الدفع أو الجدول الزمني للدفع المنصوص عليه في التصريح.
3. **الإغفال عن تقديم المعلومات المطلوبة:** بما في ذلك عدم تقديم المستندات المالية أو الإفصاح عن التفاصيل المحددة.
4. **عدم الالتزام بالتزامات أخرى:** وقد يشمل ذلك عدم تنفيذ متطلبات إضافية منصوص عليها في التصريح، مثل تقديم خدمات معينة أو الالتزام بمعايير محددة.

**ثانيا: أعباء تبدو مبالغ فيها بالمقارنة مع طبيعة النشاط الممارس**

على المحقق التأكد من الوجود الفعلي لهذه الأعباء وصحة المبالغ المسجلة في المحاسبة، وذلك من خلال فحص الكشوفات والبطاقات المعلوماتية المقدمة من قبل جميع المتعاملين مع المكلف الخاضع للرقابة.

**ثالثا: ترحيل الخسارة المستمرة أو المشكوك فيها**

يتمثل في عملية تحويل خسائر متتالية أو غير مؤكدة من سنوات سابقة إلى سنوات مستقبلية لتخفيف الأعباء المالية عن الشركة، مما يمكنها من توزيع الخسائر على فترة زمنية أوسع وتخفيف الضغط المالي الحالي. ومع ذلك، يجب تطبيق معايير وضوابط صارمة خلال عملية ترحيل الخسائر لضمان الشفافية والمصداقية المالية. (غضبان و باي راقد، 2024، الصفحات 32 – 34)

**رابعا: استلام كشوف معلومات ومبالغ غير موافقة لتلك المصرح بها**

قد يتم تلقي تقارير أو كشوف تفصيلية تحتوي على مبالغ أو معلومات غير صحيحة أو غير مطابقة للواقع، سواء عن طريق الخطأ أو بشكل متعمد من قبل الشخص الذي يقدم هذه المعلومات. في مثل هذه الحالات، يتعين على المحقق اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من صحة المعلومات والتأكد من مطابقتها للواقع قبل اعتمادها أو اتخاذ أي قرارات استنادا إليها.

**خامسا: المؤونات التي تبدو مشكوك فيها**

يجب على المحقق التأكد من أن المؤونات تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية، وأنها لم تصبح بدون هدف خلال سنة تكوينها مما يستدعي إعادة إدراجها ضمن نتيجة نفس الدورة.

**سادسا: معدلات إخضاع غير صحيحة**

قد يتم تلقي تصريحات تحتوي على معدلات إخضاع غير صحيحة أو غير مطابقة لما هو منصوص عليه في التشريعات الجبائية، سواء تم ذلك عن طريق الخطأ أو بشكل متعمد من طرف المكلف. في مثل هذه الحالة، يجب على المحقق التأكد من صحة المعدلات المصرح بها وتصحيحها، وذلك لضمان احتساب الضرائب والرسوم وفقًا للقوانين المعمول بها.

**سابعا: التباين في الهوامش الإجمالية**

تشير الفروقات الكبيرة أو غير المبررة في هوامش الربح، سواء مقارنة بسنوات سابقة لنفس المكلف أو بمكلفين آخرين يزاولون نشاطا مماثلا، إلى احتمال وجود تضخيم في الأعباء أو إخفاء جزء من رقم الأعمال.

**ثامنا: المبيعات والمشتريات الغير مصرح بها**

يمثل عدم التصريح بجزء من المبيعات أو المشتريات مؤشرا قويا على وجود ممارسات مخالفة للقانون الجبائي، مما يفرض على المحقق الجبائي مقارنة البيانات المصرح بها مع المستندات المحاسبية أو بيانات الأطراف المتعاملة مع المكلف.

**تاسعا: الفروقات بين المبالغ المقبوضة ورقم الاعمال المصرح به**

تعد الفروقات بين المبالغ المحصلة فعليا ورقم الأعمال المصرح به، خاصة في إطار الصفقات العمومية، من المؤشرات التي تدل على وجود اختلالات في التصريح الجبائي. لذلك يجب على المحقق الجبائي التأكد من مدى تطابق الإيرادات المحصلة مع ما تم التصريح به.

**عاشرا: الاستفادة من إعفاءات غير مدعمة بوثائق**

وتتمثل في التصريحات التي تتضمن إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة أو من ضرائب أخرى، دون إرفاقها بوثائق ثبوتية أو مبررات قانونية. حيث يتعين على المدقق الجبائي التأكد من أن الفواتير التي لم يدرج فيها الرسم على القيمة المضافة قد تم تبريرها بواسطة شهادة مصادق عليها من طرف المصالح الجبائية المختصة. ( SEBAA، GUENDOUZI، OUCIF، 2023، الصفحات 405 – 407)

## المطلب الثالث: خطوات الرقابة الجبائية على الوثائق

يتم إجراء الرقابة الجبائية على الوثائق من خلال سلسلة من الخطوات المحددة، وهي:

**أولا: إسناد المهام**

تتولى المديرية الولائية للضرائب مهمة إعداد قائمة المكلفين بالضريبة الذين ستدرج أسماؤهم ضمن برنامج الرقابة الجبائية، اعتمادا على معرفتها المباشرة بوضعياتهم الجبائية. وفي نهاية كل سنة مالية، يطلب من رؤساء مفتشيات الضرائب تقديم اقتراحاتهم بشأن المكلفين الذين يحتمل إخضاعهم للرقابة، وذلك إلى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية على مستوى الولاية، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة الاقتراحات وتحليلها، بالتنسيق مع المدير الولائي للضرائب، الذي يصادق على القائمة النهائية للمكلفين المعنيين بالرقابة.

وعلى إثر ذلك، تقوم الإدارة المعنية بالرقابة بتوزيع الملفات المخططة على الأعوان المراقبين، حيث يتولى كل عون متابعة عدة ملفات، شريطة أن يكون حائزا على رتبة مراقب على الأقل. وتبدأ بعدها الإجراءات تحت إشراف المفتش أو رئيس الهيكل الإداري.

**ثانيا: تحويل الملف الجبائي**

باستثناء المفتشيات التي يبقى الملف الجبائي فيها في نفس المصلحة، يتم في باقي المصالح نقل الملف الجبائي من مصلحة الحفظ التابعة للمصلحة الرئيسية للتسيير إلى مصلحة الرقابة ضمن المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث. ويتم ذلك عبر تقديم طلب مختوم وموقع ومفصل من رئيس المصلحة الأخيرة إلى رئيس المصلحة الرئيسية للتسيير، ومن ثم يحال الملف مع كافة وثائقه إلى مصلحة الرقابة. (رحال، 2007، صفحة 92)

**ثالثا: مباشرة عملية الرقابة**

تعد هذه المراحل من الأهم، وقد حددها المشرع بإجراءات خاصة كما يلي:

1. **طلب المعلومات:** يتم إرسال الطلب عبر رسالة موصى عليها تكون مختومة وموقعة، مصحوبة بإشعار استلام، تعلم المكلف بأنه سيخضع للرقابة على الوثائق، مع طلب تقديم الوثائق الإثباتية للتصريحات الخاصة بالسنوات الأربع الماضية، مثل: فواتير الشراء، فواتير البيع، فواتير الأعباء، والكشوف البنكية.

يمنح المكلف مدة لا تقل عن (30) يوما من تاريخ استلام الطلب أو من تاريخ رفض استلام الرسالة المؤشرة من قبل مصالح البريد. (المادة 19، المديرية العامة للضرائب، قانون الاجراءات الجبائية، 2025)

كما يستلم المكلف وصل استلام من قبل العون المراقب يتضمن كافة الوثائق المسلمة مع بيان أية ملاحظات إن وجدت، وتحفظ نسخة منه في ملف المصلحة.

2. **دراسة الملف:** تتم هذه العملية من خلال فحص دقيق وشامل يشمل الآتي:

- إجراء مقارنة مفصلة بين التصريحات الشهرية والسنوية والوثائق الإثباتية المرتبطة بها؛
- التحقق من إيداع الوثائق الإثباتية المعتمدة في جدول النتائج للميزانية وكذلك تلك المعتمدة في تحديد رقم الأعمال؛
- مراجعة التصريحات للتأكد من صحة العمليات الحسابية ومدى تطابقها مع المعلومات والوثائق المقدمة من المكلف؛
- فحص الوثائق المقدمة للتأكد من توافقها مع التشريعات الجبائية؛
- مقارنة البيانات الواردة في المعلومات والمحاضر المعدة من قبل المصالح الجبائية مع التصريحات والفواتير؛
- التأكد من صحة الفواتير ومطابقتها للتشريعات الجبائية والقانون التجاري؛

- مراجعة شرعية الأعباء المخصومة من خلال التأكد من توافقها مع القوانين والمعايير الكمية، مثل مراجعة الإهتلاكات المخصومة أو أعباء المستخدمين أو الخدمات المبينة في الفواتير المقدمة. (ذبيح لياس، 2015، الصفحات 8 – 10).

**رابعا: نتائج المراقبة**

بعد إتمام الدراسة والتحقيق في الملف، يجد العون المراقب نفسه في إحدى الحالات التالية:

- **الحالة الأولى:** إذا ثبتت صحة التصريحات وعدم وجود مخالفات أو حالات تهرب، يقوم العون بإعداد تقرير يثبت سلامة الملف وتقديمه لرئيس المصلحة، مما يؤدي إلى حفظ الملف بالمفتشية أو إعادته إلى المصلحة الرئيسية للتسيير مع إرسال رسالة للمكلف لسحب وثائقه المودعة.
- **الحالة الثانية:** إذا وجدت إغفالات أو تجاوزات أو تهرب، سواء كان بسيطا أو كبيرا، وتمكن العون المدقق من تحديد جميع جوانب المخالفات، يتبع إجراءات الإخضاع الضريبي التالية:

1. **ارسال إشعار بإعادة التقويم الابتدائي:** يمنح المكلف مهلة (30) يوما من تاريخ استلام الإشعار أو من تاريخ رفض استلام الرسالة المؤشرة من مصالح البريد. كما يحق للمكلف سحب وثائقه المودعة قبل الرد وطرح استفساراته كتابيا أو شفهيا، على أن يرد عليها العون المدقق، مع الإشارة إلى حقه في الاستعانة بمستشار.
2. **ارسال إشعار بإعادة التقويم النهائي:** في حالة عدم الرد أو قبول جزء أو كل تبريرات المكلف، تصدر المصلحة إشعارا بإعادة التقويم النهائي تحت طائلة بطلان الإجراءات. يحدد التقرير أسس وقيمة الضرائب والرسوم والحقوق والإتاوات والغرامات في الإخضاع النهائي كما هو في الإشعار الأولي أو أقل. كما يسمح للمراقب بتصحيح الأخطاء التي تخفض الضرائب والرسوم حتى وإن لم يشر إليها المكلف، أما فيما يتعلق بالزيادات فلا يمكن تداركها إلا بإعادة إشعار بالتقويم الابتدائي.
3. **اعداد جدول التسوية:** هو جدول يبين أسس وقيمة الضرائب والرسوم والحقوق والإتاوات والغرامات المفروضة، ويتم إصدار ثلاث نسخ، تحفظ النسخة الأولى في الملف، وترسل النسخة الثانية إلى القباضة والثالثة ترسل إلى المكلف.

- **الحالة الثالثة:** إذا كان الملف أو النشاط غير واضح نتيجة لوجود إشكالات كبيرة لم تحصر أو لعدم إمكانية تحديد المشكلة (مثل خسارة متكررة، حسومات متبقية مرتفعة، أو نشاط مهم)، يتم اقتراح برمجة الملف للرقابة المعمقة مع وجوب إخضاع السنة المتقادمة وفق الحالة السابقة. (محراب، 2021، صفحة 36 – 38)

وعليه يمكن تلخيص خطوات إجراء الرقابة الجبائية على الوثائق في الشكل الآتي:

**الشكل (1-4): خطوات إجراء الرقابة الجبائية على الوثائق**

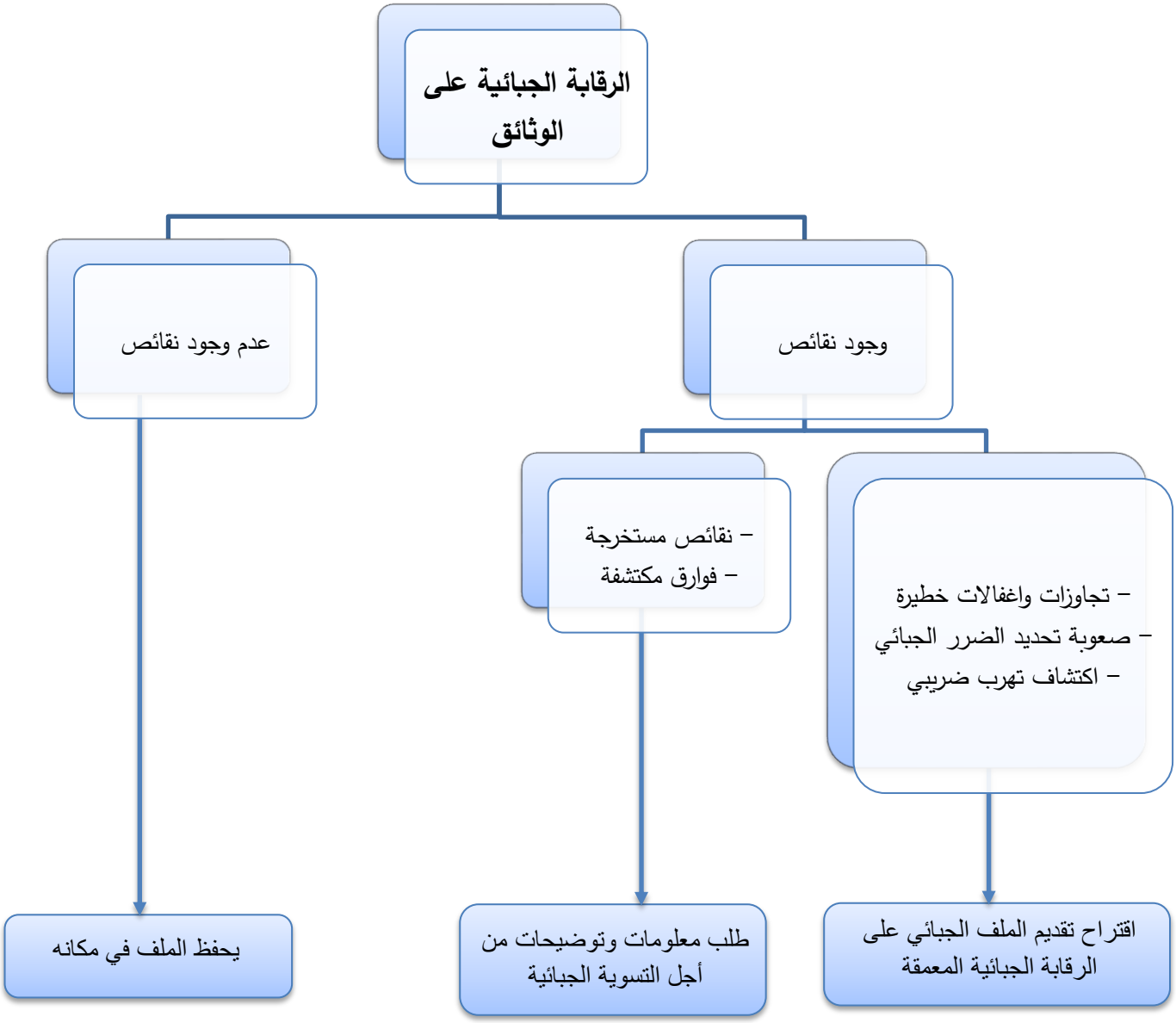


**المصدر:** بن صفي الدين أحلام، الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2014، الصفحة 16.

## المبحث الثالث: التحصيل الضريبي

تعتبر الضرائب من أهم المصادر الأساسية التي تعول عليها الدولة لتوفير الإيرادات اللازمة لتمويل الخزينة العامة، وسد النفقات وتغطية الحاجات العامة. ولضمان تحقيق أهدافها في هذا المجال، تسعى الإدارة الجبائية إلى تحصيل الضرائب بكفاءة وفعالية، من خلال تفعيل الرقابة الجبائية لمنع أي عمليات تهرب أو احتيال ضريبي، وسد الثغرات التي قد يستغلها البعض للإفلات من دفع الضرائب المستحقة.

### المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف التحصيل الضريبي، إضافة إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وأهميته.

#### الفرع الأول: تعريف التحصيل الضريبي

تتعدد التعريفات التي تطرقت إلى مفهوم التحصيل الضريبي، ومن بينها ما يلي:

**التعريف الأول:** هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقواعد المتبعة لنقل الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية. (بولحية ، بوجاجة، و لحيلح، 2022، صفحة 242)

**التعريف الثاني:** هو مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حصيلة الضرائب إلى خزينة الدولة. (زغدود، 2006، صفحة 230)

**التعريف الثالث:** يمثل التحصيل الضريبي المرحلة الأخيرة في عملية قبض الضريبة، إذ يأتي بعد تحديد الوعاء وتعيين قيمة الدين الضريبي وتصفيته من قبل إدارة الضرائب. ولا تتم عملية التحصيل ما لم تتحقق الواقعة المنشأة للضريبة. (زناتي، 2012، مرجع سابق، صفحة 117)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التحصيل الضريبي بأنه المرحلة الأخيرة من العملية الضريبية، والتي يتم فيها نقل مبلغ الضريبة المستحق من المكلف إلى الخزينة العامة، وذلك وفقًا للقوانين والأنظمة الضريبية المعمول بها.

#### الفرع الثاني: أهداف وأهمية التحصيل الضريبي

تعد الضرائب العمود الفقري للإيرادات الحكومية، حيث تمثل المصدر الأساسي لتمويل الخزينة العامة. وتكتسب عملية تحصيل هذه الضرائب أهمية بالغة، إذ لا تقتصر على جمع الأموال فقط، بل تتعداها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة.

**أولا: أهداف التحصيل الضريبي**

تتمثل أهداف التحصيل الضريبي في:

- دعم الاقتصاد الوطني عبر توفير الإيرادات اللازمة للدولة بشكل مستدام، مما يساعدها في تلبية احتياجاتها المختلفة؛
- يعتبر تحصيل الضرائب سنويا أحد أبرز مصادر الدخل الحكومي، مما يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات العامة؛
- الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال فرض عقوبات رادعة على المخالفين، بما يضمن الالتزام بالقوانين الضريبية؛
- إمكانية تحويل المبالغ الضريبية المحصلة من المدينين إلى خزينة الدولة عبر الجهات المخولة قانونيا؛
- المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لا سيما في الدول النامية، عبر تعزيز الادخار وتحفيز الاستثمار من خلال سياسات ضريبية ملائمة تشمل الضرائب المرتفعة والإعفاءات المناسبة؛
- إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات محدودة الدخل، مما يعزز التوازن الاجتماعي؛
- فرض ضرائب على المنتجات الضارة بالصحة العامة للحد من استهلاكها وتحسين مستوى الصحة المجتمعية.

**ثانيا: أهمية التحصيل الضريبي**

تكمن أهمية التحصيل الضريبي فيما يلي:

- تعد الضرائب من أبرز المصادر المالية التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية؛
- تعتبر مرحلة التحصيل من أهم المراحل، حيث يتم خلالها جمع الإيرادات المقدرة مسبقا، مما يجعل جميع المراحل السابقة بلا جدوى إذا لم تكتمل عملية التحصيل بنجاح؛
- أي فشل في عملية التحصيل، بغض النظر عن أسبابه، يلحق ضررا بالخزينة العامة وقد يؤدي إلى حدوث عجز في الميزانية؛
- تساعد الإيرادات الضريبية المحصلة للدولة على تحقيق اكتفائها الذاتي، مما يقلل من حاجتها إلى الاقتراض؛
- يساهم نجاح عملية التحصيل الضريبي في توجيه الدولة نحو الاستثمار في مشاريع تنموية، مما يعزز النمو الاقتصادي. (مباركي، 2020، صفحة 1078)

## المطلب الثاني: طرق التحصيل الضريبي وضماناته

تعتمد الإدارة الجبائية أساليب متنوعة في تحصيل الضريبة، حيث تختار لكل نوع من الضرائب الطريقة الأنسب التي تضمن تحقيق الكفاءة في التكاليف الجبائية وتناسب مواعيد استحقاقها. ويتم ذلك وفق ضمانات تتيح لكل من المكلف والإدارة الضريبية تعزيز فعالية عملية التحصيل الضريبي في مختلف الحالات.

### الفرع الأول: طرق التحصيل الضريبي

بشكل عام، يتم تحصيل الضريبة بإحدى طريقتين: إما الطريقة الودية، وهي الإجراء المعتاد الذي يدفع فيه المكلف الضريبة طواعية من تلقاء نفسه، وإما الطريقة الجبرية، التي تلجأ إليها الإدارة الضريبية عند امتناع المكلف عن السداد، مما يستدعي اتخاذ إجراءات قانونية لإجباره على الوفاء بالتزاماته الضريبية. (بشيش و مشقق، 2024، صفحة 110)

#### أولا: التحصيل الودي للضريبة (الطريقة العادية)

هو إجراء يتم من خلاله استدعاء المكلف مباشرة لدفع مستحقاته الضريبية ضمن المواعيد المحددة وفقًا للأنظمة المعمول بها. وبموجب ذلك، يتوجه المكلف طوعا لسداد التزاماته الضريبية في الوقت المحدد. كما يتعين على القباضة توجيه إشعارات إلى المكلفين لحثهم على تسوية ديونهم الجبائية، وفي حال عدم الاستجابة للاستدعاء الأول، يتم إرسال استدعاء ثان خلال خمسة أيام. (مباركي، 2020، مرجع سابق، صفحة 1081)

تتضمن عملية التحصيل الضريبي وفقًا للتحصيل الودي للضريبة عدة أساليب، من بينها:

1. **التحصيل عن طريق التوريد المباشر:** حيث يقوم المكلف بسداد الضريبة المستحقة للإدارة الضريبية في المواعيد المحددة، إما دفعة واحدة أو على أقساط وفقًا لما ينص عليه القانون الضريبي. ويمكن تسديد الضريبة نقدًا، أو عبر شيكات مصرفية، أو من خلال حوالة بريدية موجهة إلى خزينة الدولة أو المحصل. (بساس و دوة، 2021، صفحة 121)
2. **التحصيل عن طريق الأقساط المقدمة:** في هذه الطريقة، يعتمد المكلف على خبرته لتقدير الضريبة المستحقة عليه تقريبا بنهاية العام، فيقوم بدفعها على شكل أقساط دورية محددة مسبقا تحت حساب الضريبة. وبعد ذلك، تتولى الإدارة الضريبية عملية الربط وتحديد الدين الضريبي، حيث تقوم بتسوية المبالغ المدفوعة مسبقا، إما بمطالبة المكلف بدفع الفرق إن وجد، أو برد المبلغ الزائد، أو ترحيله كدفعة مقدمة للضريبة المستقبلية. كما قد تحدد بعض التشريعات الضريبية آلية احتساب الأقساط، وعددها، وقيمتها، ومواعيد سدادها. (سماعين، 2021، صفحة 19)
3. **التحصيل عن طريق الاقتطاع من المصدر (الحجز من المنبع):** وفقًا لهذا الأسلوب، يتم تحصيل الضريبة مباشرة من مصدر الدخل وقبل أن يتسلمه المكلف، حيث يلزم القانون جهات معينة بخصم

الضريبة من مستحقيها وتوريدها إلى الإدارة الضريبية خلال فترة زمنية محددة. ولا يمكن تطبيق هذا الأسلوب على جميع أنواع الضرائب، بل يشترط وجود علاقة مالية بين الجهة المسؤولة عن التحصيل والمكلف، بحيث يكون الممول دائنا لتلك الجهة. على سبيل المثال، عند إعلان شركة مساهمة عن توزيع أرباح الأسهم، يصبح المساهمون دائنين للشركة بهذه الأرباح، وفي الوقت ذاته ممولين للضريبة على مداخيل القيم المنقولة، مما يسمح للشركة باقتطاع الضريبة المستحقة قبل دفع الأرباح الصافية، ثم تحويل المبلغ المقتطع إلى إدارة الضرائب. (العلي، 2009، صفحة 176)

4. **التحصيل عن طريق اصدار سند التحصيل:** تعتمد هذه الطريقة على قيام إدارة الضرائب بإعداد جداول (أوردة فردية) توضح سنة الإخضاع، نوع الضريبة، قيمتها، والعقوبات المترتبة عليها. ثم يتم إرسال هذه الجداول إلى المكلفين بالضريبة، مطالبة إياهم بالسداد ضمن مهل زمنية محددة. (سماعين، 2022، صفحة 10)

**ثانيا: التحصيل الجبري للضريبة (الطريقة الغير عادية)**

عند تعذر تحصيل الضريبة من المكلف بالطرق الودية، تلجأ الإدارة الجبائية إلى التحصيل الإجباري، حيث يتم استيفاء الدين الضريبي بقوة القانون، وأحيانا بالاستعانة بالقوة العمومية دون الحاجة إلى موافقة المكلف. وتشمل هذه الطريقة عدة آليات وإجراءات، من أبرزها:

1. **التنبيه أو الإخطار**: يعد التنبيه إجراء قانونيا تمهيديا يسبق جميع الخطوات المتعلقة بالتحصيل الجبائي، ويتم توجيهه إلى المكلف بالضريبة المدرج ضمن الجدول الضريبي من قبل القابض المختص إقليميا، وذلك بعد مرور يوم كامل على تاريخ استحقاق الضريبة. ويشترط أن يتم إيصال هذا التنبيه إلى المعني بالأمر بشكل يضمن وضوح جميع المعلومات الأساسية، والتي تشمل: اسم ولقب وعنوان المدين بالضريبة، رقم المادة الضريبية، السنة المالية، تاريخ فرض الضريبة، قيمة الضريبة المستحقة، شروط الاستحقاق، وتاريخ بدء إجراءات التحصيل.
2. **الغلق المؤقت للمحلات:** عقب توجيه التنبيه، أتاح المشرع الجبائي إجراء إضافيا يتمثل في الغلق المؤقت للمحلات المهنية التي تعود للمكلفين المتقاعسين عن تسديد ديونهم الجبائية. ويشار هنا إلى أن هذا الإجراء لا يعد بمثابة نزع للملكية، بل هو حرمان مؤقت من حق الانتفاع بالمحل إلى حين تسوية الوضعية الجبائية.
3. **الحجز:** في حال لم يقم المكلف بالضريبة بسداد المستحقات المترتبة عليه رغم إرسال التنبيه والغلق المؤقت، تلجأ الإدارة الجبائية إلى الإجراء الثالث، وهو الحجز. ويقصد بالحجز وضع يد القضاء على جزء من أموال المدين سواء كانت منقولات او أموال مودعة لدى الغير أو عقارات تمهيدا لبيعها واستيفاء مستحقات الدولة من ثمنها.
4. **البيع:** في حالة عدم جدوى عملية الحجز أي عدم تحصيل الديون الضريبية، فإن قابض الضرائب يمكنه اللجوء إلى عملية بيع المحجوزات لتحصيل الحقوق الضريبية من بيع ثمنها، وتأتي عملية البيع

بعد ثمانية (8) أيام كاملة من بداية عملية الحجز، وتمر عملية البيع بعدة إجراءات منها:(الترخيص بالبيع ، تقويم الأشياء المحجوزة، الإشهار بالبيع، جرد الأشياء المحجوزة قبل البيع، التصريح المبدئي للبيع، تنفيذ عملية البيع، تحرير محضر البيع، انتقال ملكية المحجوزات من صاحبها إلى آخر مشتري بالمزاد). (فروم، 2024، صفحة 296)

ويمكن تلخيص طرق التحصيل السابقة الذكر في الشكل التالي:

**الشكل (1-5): طرق التحصيل الضريبي**

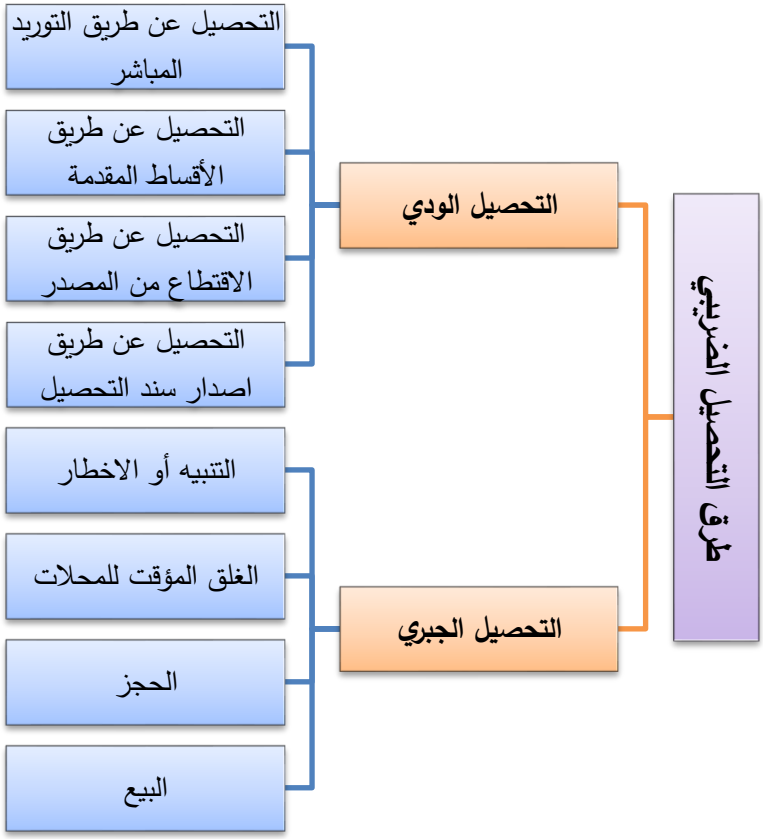


**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

**الفرع الثاني: ضمانات التحصيل الضريبي**

كما هو معلوم أن التحصيل الضريبي يعني جباية المحصول الضريبي وادخال الإيرادات الجبائية إلى خزينة الدولة، التي تقع على عاتقها التزامات مالية تتعلق بتغطية نفقاتها العامة. ولضمان تحصيل مستحقاتها الضريبية، وضع التشريع الجبائي مجموعة من الضمانات لصالح الخزينة العمومية، ومن أبرز هذه الضمانات نذكر ما يلي: (ادري، 2010، صفحة 25)

- امتياز دين الضريبة على باقي الديون الأخرى؛
- حق الإدارة في الاطلاع على أوراق وملفات ودفاتر وحسابات الممولين؛
- إمكانية الحجز الإداري والاقتطاع من المصدر لتحصيل الضريبة من أموال الممولين؛

- عدم جواز المقاصة بين دين الضريبة وديون الممولين الأخرى؛
- إلزام الممول بتقديم الإقرارات المالية المتعلقة بأنشطته المالية والتجارية؛
- دفع الممول للضريبة مقدما وقبل المطالبة باستردادها، خاصة في حال زيادتها عن مقدارها، وفقاً للقاعدة "ادفع ثم استرد"؛
- تقديم حوافز، مثل خصومات أو مكافآت، للملتزمين بدفع الضريبة في الأوقات المحددة؛
- عدم تعليق دفع الضريبة في حال رفع دعاوى قضائية تتعلق بها؛
- توقيع عقوبات بدنية ونفسية ومادية ومعنوية على الممولين الممتنعين عن دفع الضريبة. (خلوفي و بوجريو، 2018، صفحة 199)

## المطلب الثالث: قواعد التحصيل الضريبي

يعتمد التحصيل الضريبي على مجموعة من القواعد التي تضمن عدالة التطبيق وفعاليته، حيث تعد هذه القواعد أساسية لضمان استقرار الإيرادات العامة وتعزيز الامتثال الضريبي.

كما تشير إلى القواعد القانونية التي حددها المشرع الجبائي لتحصيل وجباية الضريبة والتي يمكن تلخيصها في الفعل المولد للضريبة والملاءمة في التحصيل والاقتصاد في نفقات التحصيل.

1. **الفعل المولد للضريبة:** يحدد الفعل المولد للضريبة بموجب النصوص القانونية في التشريع الجبائي، وهو الحدث أو السلوك الذي يؤدي إلى استحقاق الضريبة واستيفائها من قبل الإدارة الجبائية. ويختلف هذا الفعل باختلاف نوع وطبيعة الضريبة، حيث يتم تحديد مجموعة من القواعد لكل حالة تخضع للضريبة. على سبيل المثال، في الضرائب المباشرة، يعد توزيع إيرادات القيم المنقولة الفعل المولد للضريبة على الدخل الإجمالي، بينما في الضرائب غير المباشرة، يكون عبور السلع عبر الحدود الإقليمية للدولة هو الفعل المولد للضريبة في حالات الاستيراد والتصدير. (داودي، 2006، صفحة 16)
2. **قاعدة الملاءمة في التحصيل الضريبي:** تعني هذه القاعدة ضرورة تكييف إجراءات فرض وتحصيل الضريبة بما يسهل على المكلفين الامتثال لها، من خلال إتاحة إمكانية تقسيطها أو تأجيلها عند الحاجة. وتهدف الملاءمة إلى تقليل المشقة والصعوبات التي قد يواجهها المكلفون، كما يظهر ذلك في النظام الضريبي الجزائري، حيث يتم اقتطاع الضرائب على الأجور والمرتبات مباشرة من الراتب الشهري، ما يسهل عملية الدفع ويجعلها أكثر توافقا مع ظروف الموظفين.
3. **قاعدة الاقتصاد:** تستند هذه القاعدة إلى ضرورة تقليل تكاليف تحصيل الضرائب إلى أدنى حد ممكن، بحيث تكون الجباية فعالة من حيث التكلفة والإجراءات، حيث يتطلب ذلك تبسيط الإجراءات الضريبية والحد من التعقيدات الإدارية، مع التركيز على الضرائب التي تحقق أعلى إيرادات بأقل تكلفة. حيث إن الهدف الأساسي هو زيادة الحصيلة الضريبية لصالح الخزينة العامة، بما يضمن تحقيق أكبر فائدة ممكنة من العائدات الضريبية. (قدادرة، 2023، الصفحات 17 – 19)

## المبحث الرابع: الرقابة الجبائية ودورها في زيادة التحصيل الضريبي

نظرًا لأن الضريبة إلزامية على المكلف، فمن الطبيعي أن يسعى البعض للتهرب منها، خاصة في ظل تمكين النظام الضريبي الجزائري لهم من حرية التصريح، مما يتيح استغلال الثغرات القانونية وغير القانونية للتلاعب وتقليص القيمة الضريبية المستحقة، وفي هذا الإطار، تعد الرقابة الجبائية أهم إجراء تسعى الإدارة الجبائية من خلاله إلى الحفاظ على أموال الخزينة وضمان تحصيلها.

### المطلب الأول: الرقابة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الضريبي

يعد التهرب الضريبي من أبرز المخاطر التي تؤثر سلبًا على الموارد المالية للدولة، لما ينجم عنه من تسرب كبير في الإيرادات العامة، وعليه سنتطرق في هذا المطلب الى أبرز التعريفات المتعلقة بالتهرب الضريبي، إلى جانب بيان الآثار السلبية التي تترتب عليه وأساليب مكافحته.

**الفرع الأول: تعريف التهرب الضريبي**

للتهرب الضريبي عدة تعاريف نذكر منها:

**التعريف الأول:** هو عملية يلجأ إليها الممول بهدف تخفيض الضريبة المستحقة عليه، وذلك من خلال إخفاء كلي أو جزئي لعناصر المادة الخاضعة للضريبة. وتعد هذه الممارسة غير قانونية، إذ تتم بمخالفة القواعد والأحكام القانونية، وينجم عليها آثار سلبية تنعكس على الحصيلة الضريبية. (سعيد و شكري ، 2007، صفحة 153)

**التعريف الثاني:** هو مجموعة من التنظيمات القانونية أو المحاسبية أو المادية لتجنب دفع الضريبة. (واضح ، 2020، صفحة 49)

**الفرع الثاني: آثار التهرب الضريبي**

**أولا: آثار مالية واقتصادية:** تؤدي الضرائب دورا حيويا في تمويل الدولة وضمان استقلالها السياسي. إذ أن التهرب الضريبي يحرم الدولة من مصدر مهم للتمويل، مما يضطرها إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي أو طباعة النقود دون غطاء، وهو ما قد يؤدي إلى مخاطر اقتصادية كبيرة مثل التضخم. كما أن التهرب الضريبي يعطل مبدأ المنافسة العادلة، حيث يؤثر سلبا على الشركات الملتزمة بدفع الضرائب، ويمنح ميزة غير عادلة للشركات التي تتجنب دفعها. (ونادي، 2002، صفحة 43)

**ثانيا: آثار اجتماعية:** إن التهرب الضريبي يضعف روح التضامن بين أفراد المجتمع، ويسبب عدم المساواة في تحمل العبء الضريبي ويخل بفكرة العدالة الاجتماعية في توزيع الضرائب كما يؤدي إلى نقص في موارد الخزينة ويجبر الدولة على رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة مما يزيد العبء الضريبي على المكلفين الملتزمين ويعيق تحقيق التكافل الاجتماعي. (لواج ، 2016، صفحة 63)

**الفرع الثالث: أساليب مكافحة التهرب الضريبي**

هناك عدة طرق لمكافحة التهرب الضريبي، ومن أبرزها ما يلي:

1. تعزيز حق الاطلاع على ملفات المكلفين بصفة دورية لدى الهيئات ذات الصلة بالمكلف بالضريبة؛
2. تحقيق العدالة الضريبية من خلال الشفافية وعدم التعسف في تقدير المادة الخاضعة للضريبة، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل الضريبة، ووضوح نماذج الاقرارات الضريبية؛
3. إيجاد التوازن في معدلات الضريبة؛
4. عدم المبالغة في منح الامتيازات الجبائية، مما يؤثر عكسا على حصيلتها؛
5. الدقة في صياغة اللوائح الضريبية بما لا يدع مجال لاستغلال الثغرات القانونية؛
6. رقمنة قطاع الضرائب وربطه بمختلف القطاعات الأخرى لتسهيل تدفق المعلومات ومتابعة الملفات الضريبية؛
7. تشديد العقوبات القضائية على المتهربين جبائيا، واستحداث هيئات مختصة بكامل الصلاحيات في متابعة التهرب الضريبي، ومحاكم ذات اختصاص ضريبي. (بشيش و مشقق، 2024، الصفحات 115 – 116)

## المطلب الثاني: مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة الحصيلة الضريبية

يعد التهرب الضريبي من القضايا الاقتصادية والاجتماعية البارزة التي تؤثر سلبا على استدامة النظام الضريبي وتؤدي إلى تراجع الإيرادات الضريبية، وللتصدي لهذه الظاهرة، تؤدي آليات الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها دورا جوهريا في تعزيز الامتثال الضريبي، إلى جانب المساهمة في تحسين مستوى التحصيل الضريبي. وعليه يمكن إبراز دور أشكال الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي على النحو التالي:

**الفرع الأول: دور الرقابة الجبائية العامة في تحسين التحصيل الضريبي**

تعتبر الرقابة الجبائية على الوثائق أحد الأساليب الحيوية في تعزيز فعالية النظام الضريبي والحد من التهرب الضريبي، حيث إنه من خلال هذه الرقابة تقوم الإدارة الجبائية بإجراء فحوصات دقيقة وشاملة للمعلومات المصرح بها من قبل المكلفين بالضريبة، وذلك عبر مقارنة هذه المعلومات مع البيانات المستخلصة من مصادر متعددة. إذ تهدف هذه العملية إلى الكشف عن أي تناقضات أو تحريفات في التصريحات الضريبية، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمصداقية في التعاملات المالية، وبذلك تؤدي الرقابة الجبائية على الوثائق دورا محوريا في تحسين الامتثال الضريبي وضمان جمع الإيرادات المستحقة للدولة بفعالية وعدالة.

**الفرع الثاني: دور الرقابة الجبائية المعمقة في تحسين التحصيل الضريبي**

**أولا: التحقيق المحاسبي**

التحقيق المحاسبي هو عملية رقابية تهدف إلى مراجعة وفحص السجلات المحاسبية والمالية للمكلفين بهدف التحقق من صحة ودقة التصريحات الضريبية المقدمة من قبلهم، وتنفذ هذه العملية من قبل مفتشي الضرائب المختصين الذين يقومون بالتأكد من أن المعلومات المالية التي يقدمها المكلفون تتطابق مع القوانين واللوائح الضريبية المعمول بها، حيث يتمثل دور التحقيق المحاسبي عموما في تحسين التحصيل الضريبي من خلال ما يلي :

- استرداد الضرائب غير المدفوعة بحيث يساهم التحقيق المحاسبي في استرداد الضرائب المستحقة التي لم يتم دفعها بسبب التهرب الضريبي، مما يعزز الإيرادات الضريبية؛
- الكشف عن الأخطاء والتلاعب في القوائم المالية من خلال التدقيق المفصل في السجلات المحاسبية، وهو ما يمكن السلطات الضريبية من اكتشاف جملة الأخطاء أو التلاعب في التصريحات الضريبية التي يتعمد المكلفون القيام بها، مما يساهم في تصحيحها وفرض العقوبات المناسبة؛
- تحسين الامتثال الضريبي، فعندما يدرك المكلفون أن السجلات المالية الخاصة بهم قد تخضع للتحقيق المحاسبي، فإن ذلك يحفزهم على تقديم تصريحات دقيقة لتجنب العقوبات، مما يزيد من مستوى الامتثال الضريبي. ( بوجريو، 2025، الصفحات 257)

**ثانيا: التحقيق المحاسبي المصوب**

يعد التحقيق المحاسبي المصوب أداة رقابية موجهة، تستخدم لإجراء فحص دقيق ومحدد لعناصر ضريبية أو محاسبية معينة، خلال فترة زمنية محدودة قد تقل عن سنة مالية كاملة. ويهدف هذا النوع من التحقيق إلى التحقق من صحة ودقة التصريحات الضريبية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، من خلال تركيز الجهود على نقاط محددة يحتمل أن تكون عرضة للتلاعب أو الإهمال.

كما يتميز هذا النوع من التحقيق بقدرته على تصحيح التجاوزات أو الإغفالات بسرعة ودقة، مع تقليل التدخلات الميدانية والحد من العبء الوثائقي على المكلفين، حيث تطلب فقط الوثائق الضرورية المرتبطة مباشرة بالفترة أو العنصر قيد الفحص.

وعليه يساهم التحقيق المحاسبي المصوب في تعزيز مستوى الالتزام الضريبي، من خلال رقابة فعالة ومركزة، تقل فيها الممارسات التطفلية، وهو ما يساعد على مكافحة التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية.

**ثالثا: التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة**

يعتبر التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة من أبرز أدوات الرقابة الجبائية الموسعة، حيث يركز على دراسة مدى اتساق الدخل المصرح به مع الوضع المالي الحقيقي للأفراد، من حيث نمط حياتهم، مستوى معيشتهم، ومكونات ثروتهم، حيث يستهدف هذا التحقيق الأشخاص الطبيعيين ويهدف إلى كشف الفروقات بين الدخل المصرح به والدخل الحقيقي الذي يظهر من خلال الأصول المملوكة والإنفاق المعيشي. وبالتالي يعد هذا الإجراء وسيلة فعالة لمكافحة التهرب الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي. ( بوجريو، 2025، مرجع سابق، الصفحات 267)

## المطلب الثالث: علاقة الخاضعين للضريبة مع الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي

إن تعزيز وعي المواطنين بمسؤولياتهم الضريبية يعد أمرا بالغ الأهمية، وتقع هذه المسؤولية على عاتق كل من الدولة والقطاع الخاص معا، بل يجب أن ينظر إليها كواجب مشترك بين جميع أفراد المجتمع حيث أن تنفيذ هذه الجهود بشكل متكامل يساهم في رفع مستوى الوعي الضريبي بين المواطنين، مما يؤدي بدوره إلى تقليص حالات التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا الوعي في تعزيز العلاقة بين المكلفين والإدارة الضريبية، بما ينعكس إيجابًا على النظام الضريبي ككل.

**الفرع الأول: أهمية الوعي لدى المكلف والإدارة الضريبية**

إن العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية لا يمكن فصلها عن مستوى الوعي المتبادل بين الطرفين. فكلما توفرت لدى المكلف معرفة كافية بالمنظومة الجبائية، وبحقوقه وواجباته، زادت احتمالية التزامه الطوعي، ودفعه نحو الامتثال الضريبي دون الحاجة إلى تدخلات رقابية مفرطة. هذا الوعي يشكل أساسا لبناء علاقة قائمة على الشفافية والثقة، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين مستويات التحصيل وتقليص فجوة التهرب الضريبي. وفي المقابل، فإن نجاح الإدارة الجبائية في أداء مهامها يرتبط بمدى تبنيها لسياسات تواصل فعالة، وسعيها نحو تبسيط الإجراءات الإدارية وتوضيحها، بما يسمح للمكلفين بفهم آليات العمل الضريبي. كما أن امتلاك الإدارة لرؤية شاملة تغطي الجوانب المحاسبية والمالية يمكنها من وضع خطط مدروسة وقابلة للتنفيذ، تتيح متابعة دقيقة للتحصيل وتقييم مستمر لمدى التقدم.

وبالتالي، فإن تعزيز الوعي الضريبي لا يمثل مجرد هدف توعوي، بل يعد وسيلة استراتيجية تساهم في تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف، وفي الوقت ذاته، تحقق مردودًا ملموسا يتمثل في رفع نسب التحصيل الضريبي. (حسام ، 2008، الصفحات 77 – 79)

**الفرع الثاني: تعزيز العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية**

إن تعزيز العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية يجعل هذه الاخيرة في خدمة المكلف، وهذا في حد ذاته يشكل أحد مستويات تفعيل النظام الجبائي وتحسين التحصيل الضريبي، وهو ما يستدعي من جهة العمل على إقناع المكلف بأهمية الجباية في تحقيق التنمية التي يستفيد منها أفراد المجتمع بمن فيهم المكلف، وذلك لتوعيته بالمساوئ الاجتماعية لعدم الوفاء بالواجب الضريبي، ومن جهة أخرى، إرساء حوار جبائي بين طرفي هذه العلاقة، على أساس توعية المكلف بحقوقه وواجباته والاهتمام بمشاكله والصعوبات التي تعترضه حتى يتمكن من استيعاب تلك الحقوق والواجبات وحتى يشعر أنه ليس أمام إدارة عدوة، بل أمام جهة يتفاعل معها وتساعده وتعمل إلى جانبه. (بساس و دوة ، 2020، صفحة 24)

## خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال دراسة هذا الفصل إلى أن الرقابة الجبائية تعد من أهم الإجراءات التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لضمان الامتثال للقوانين الضريبية، حيث تؤدي دورا أساسيا في تحليل الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة والمؤسسات، وكشف مختلف المخاطر والانحرافات الضريبية. كما تهدف إلى التأكد من صحة التصريحات المقدمة، والكشف عن الأخطاء والمخالفات بهدف تصحيحها وتقويمها، مما يسهم في تحقيق نظام ضريبي عادل ومتوازن.

ومن أجل ضمان نجاعة الرقابة الجبائية، عمل المشرع الجزائري على وضع إطار قانوني متكامل يشمل مجموعة من القوانين والإجراءات التي تحدد حقوق وواجبات كل من المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية. كما منح للأعوان المراقبين صلاحيات واسعة للقيام بمهامهم الرقابية بكفاءة، وفي المقابل، فرضت التزامات معينة على المكلفين بالضريبة لضمان الشفافية والنزاهة في التصريحات الضريبية.

إذ تتخذ الرقابة الجبائية أشكالا متعددة وفقًا لطبيعة النشاط الاقتصادي وطبيعة المخاطر المرتبطة به، ومن أبرز آلياتها نجد الرقابة على الوثائق، التي تعد من الأدوات الأساسية في هذه العملية. حيث تتطلب فحصا دقيقا لجميع عناصر التصريح الجبائي، ومقارنتها بالمستندات الداعمة، إضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتوفرة لدى المصالح الجبائية، مما يتيح تصحيح الأخطاء والتأكد من مصداقية التصريحات والتحسين من عملية التحصيل الضريبي.

# الفصل الثاني

- أثر الرقابة الجبائية على الوثائق في زيادة التحصيل الضريبي
- دراسة حالة مفتشية الضرائب جبل عز الدين بوسعادة -

## تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري، الذي تم من خلاله التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتحصيل الضريبي والرقابة الجبائية على الوثائق، إضافة إلى إبراز دور هذه الأخيرة وأهميتها في زيادة التحصيل الضريبي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي، تم تدعيم الدراسة النظرية بدراسة ميدانية. وقد تم اختيار مفتشية الضرائب "جبل عز الدين" ببوسعادة كدراسة حالة، بهدف إسقاط الجوانب النظرية على الواقع الميداني.

وبناء على ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** التعريف بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" ببوسعادة.
- **المبحث الثاني:** تحليل وتقييم نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين"، للفترة (2021-2024).
- **المبحث الثالث:** دراسة حالات من الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين."

## المبحث الأول: التعريف بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" ببوسعادة

تعتمد الرقابة الجبائية في تنفيذها على مجموعة من الهياكل والأجهزة الإدارية التي منحها القانون الصلاحية للقيام بهذه المهام، ومن بينها مفتشيات الضرائب.

وبناء على ذلك، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين، وأبرز المهام الموكلة إليها.

### المطلب الأول: لمحة عامة عن مفتشية الضرائب "جبل عز الدين"

قبل التطرق إلى تعريف ونشأة المفتشية، لا بد أولا من تقديم الجهة التابعة لها، وهي المديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة.

**الفرع الأول: المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة**

**أولا: التعريف بالمديرية الولائية للضرائب**

تعتبر المديرية الولائية للضرائب الهيئة الجبائية العليا على مستوى كل ولاية، حيث تعد إدارة عمومية غير ممركزة، تابعة للمديرية العامة للضرائب بوزارة المالية.

وتتكون هذه المديرية من خمس (05) مديريات فرعية، وهي:

1. المديرية الفرعية للوسائل؛
2. المديرية الفرعية للمنازعات؛
3. المديرية الفرعية للتحصيل؛
4. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛
5. المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية.

والموضحة في الشكل التالي:

**الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب**

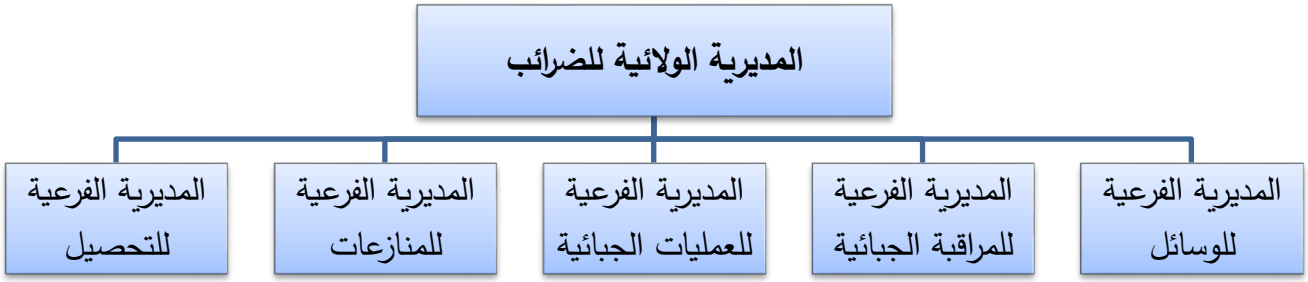


**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مفتشية الضرائب "جبل عز الدين".

**ثانيا: مهام المديرية الولائية للضرائب**

تمثل المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة امتدادا للمديرية الجهوية للضرائب بسطيف، حيث تتولى مهام تحصيل الضرائب والرسوم، والسهر على التطبيق الصارم للتنظيم والتشريع الجبائي، بالإضافة إلى الإشراف على مراقبة ومتابعة مختلف المصالح الخارجية، وذلك في إطار السعي لتحقيق الأهداف المسطرة لها.

كما تتولى مديرية الضرائب لولاية المسيلة الإشراف على مجموعة من المصالح الخارجية (هياكل قاعدية) ممثلة في مفتشيات ضرائب وقباضات، فعلى مستوى كل دائرة ذات كثافة في الأنشطة الجبائية توجد مفتشيات ضرائب. حيث تضم الولاية (14) مفتشية، من بينها مفتشية "جبل عز الدين" الواقعة بدائرة بوسعادة.

**الفرع الثاني: مفتشية الضرائب "جبل عز الدين"**

تأسست مفتشية الضرائب "جبل عز الدين" سنة 2001، وهي مصلحة جبائية خارجية تابعة للمديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة.

حيث تقوم هذه المفتشية بدور هام ضمن المنظومة الجبائية المحلية، من حيث إدارة وتنظيم وتسيير الملفات الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة، وذلك نظرا لامتداد مجال اختصاصها الذي يشمل جزء كبيرا من دائرة بوسعادة.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" ومهامها

### الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب "جبل عز الدين"

يتشكل الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" على النحو الآتي:

**الشكل (2-2): الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب "جبل عز الدين"**

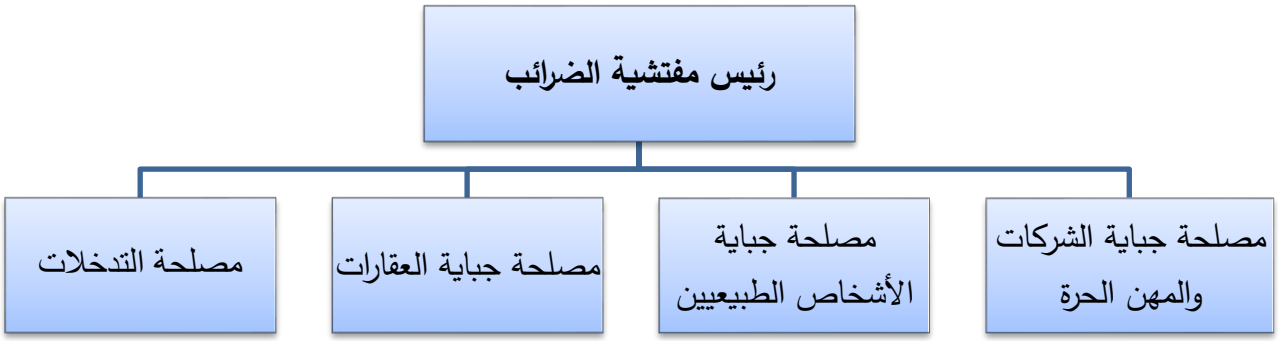


**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مفتشية الضرائب.

### الفرع الثاني: المهام الموكلة لمفتشية الضرائب "جبل عز الدين"

تقوم مفتشية الضرائب "جبل عز الدين" من خلال مصالحها الأربعة، سواء داخلها أو خارجها، بالمهام التالية:

- فتح وتسيير الملفات الجبائية لجميع الأنشطة الموجودة ضمن مجال اختصاصها (التجارية، الصناعية، الحرفية، المهنية، والفلاحية)؛
- إعداد وتنفيذ برنامج الإحصاء العام للأنشطة، والعقارات، والأملاك، وفتح الملفات الجبائية الخاصة بها؛
- استقبال التصريحات بالمداخيل، ومراقبتها، واحتساب الضريبة على الدخل؛
- مراقبة التصريحات والوثائق الخاصة بالمكلفين بالضريبة (الرقابة الجبائية)، وإنجاز التسويات اللازمة؛
- جمع كل المعلومات التي تسمح بتأسيس الضرائب والرسوم بكل أنواعها، وحسابها ومتابعتها؛
- البحث عن المادة الخاضعة للضريبة؛
- برمجة وإنجاز التدخلات والمعاينات المتعلقة بالأنشطة، والأملاك، والعقارات، وذلك في إطار ممارسة حق التحقيق والزيارة؛
- إعداد محاضر المعاينة؛
- استقبال المكلفين بالضريبة، وتوجيههم، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة؛
- دراسة ومعالجة الشكاوى؛
- اقتراح تسجيل ملفات المكلفين بالضريبة ضمن برنامج الرقابة في الوضعية الجبائية الشاملة.

## المبحث الثاني: تحليل وتقييم نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين"، للفترة (2021 –2024).

في إطار مهامها الهادفة إلى ضمان التحصيل الفعال للمستحقات الجبائية ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، تعتمد مفتشية الضرائب "جبل عز الدين" على مجموعة من الآليات التنظيمية والرقابية. حيث تعد الرقابة الجبائية على الوثائق أحد أبرز هذه الآليات، والتي يتم من خلالها فحص شامل للتصريحات الجبائية والوثائق المقدمة من قبل المكلفين، والتأكد من مدى صحتها وتطابقها مع النصوص والقوانين الجبائية وكذلك المعلومات المتوفرة لدى المصلحة.

### المطلب الأول: نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" للفترة (2021–2024).

ضمن آليات الرقابة الجبائية، يعتمد برنامج سنوي يعرف بالرقابة على الوثائق C.S.P، تتولى تنفيذه المفتشية المختصة على مستوى الملفات التي تشرف على تسييرها.

ومن خلال هذا المطلب سوف نقوم بتحليل المعطيات المتحصل عليها من قبل مفتشية الضرائب "جبل عز الدين"، باستعمال هذا النوع من آليات الرقابة الجبائية والمتمثل في الرقابة الجبائية على الوثائق.

**الجدول (2–1): الملفات المحقق فيها في إطار الرقابة الجبائية على الوثائق والحصيلة المالية الناجمة عنها**

| السنوات | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|
| **عدد الملفات المبرمجة** | 26 | 19 | 20 | 676 |
| **عدد الملفات المراقبة** | 26 | 19 | 20 | 676 |
| **نسبة الانجاز** | %100 | %100 | %100 | %100 |
| **الحصيلة من الرقابة الجبائية على الوثائق** | 9.395.315 | 50.707.009 | 72.123.833 | 56.426.607 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مفتشية الضرائب.

من خلال الجدول (2–1)، يمكننا استخراج الشكل رقم (2–3) المتعلق بتطور عدد الملفات المراقبة في إطار الرقابة الجبائية على الوثائق على مستوى مفتشية الضرائب" جبل عز الدين."

**الشكل(2-3): عدد الملفات المراقبة في إطار الرقابة الجبائية على الوثائق على مستوى مفتشية الضرائب" جبل عز الدين."**

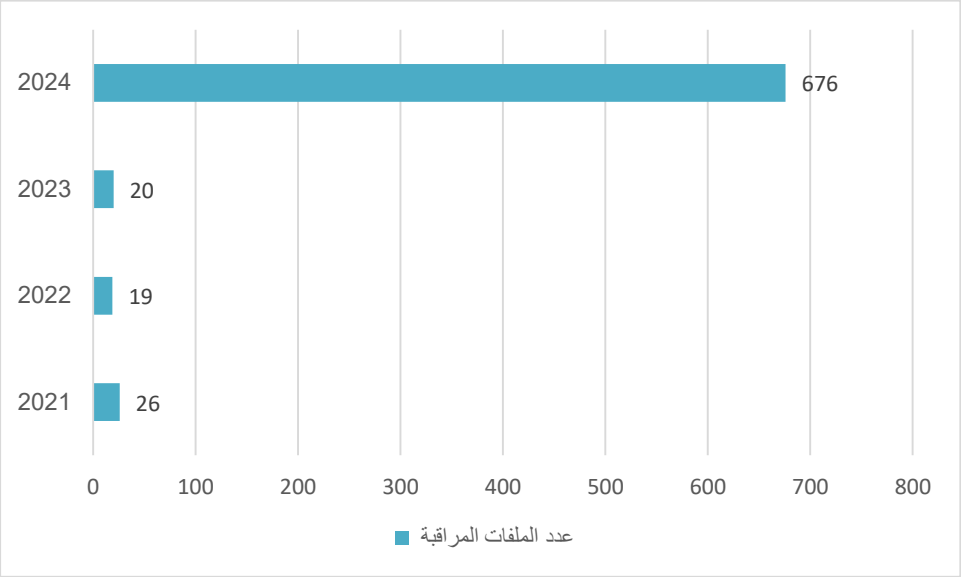


**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2-1).

حسب معطيات الجدول (2-1) والشكل (2-3)، نلاحظ أن عدد الملفات المبرمجة والمراقبة في إطار الرقابة على الوثائق خلال الفترة الممتدة من2021 إلى2023 كان محدودًا، حيث تراوح بين 19 و26 ملفا سنويا فقط.

ففي سنة 2021، تم برمجة ومراقبة 26 ملفًا، نتج عنها استرجاع مبلغ قدره 3.395.315 دج، وتعد هذه الحصيلة الأدنى خلال الفترة محل الدراسة، ويرجع ذلك إلى الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والإجراءات المتخذة لمكافحتها، والتي حدت من قدرة المصالح على تنفيذ برامج الرقابة بشكل فعال.

أما خلال سنتي 2022 و2023، فقد بدأت الرقابة على الوثائق تظهر نمطا من التباين في المبالغ المسترجعة، فعلى الرغم من انخفاض عدد الملفات المعالجة مقارنة بسنة 2021، إلا أنه تم استرجاع مبلغ قدره 50.707.009 دج سنة 2022 من خلال التحقيق في 19 ملفًا فقط. وتواصل هذا المنحنى التصاعدي في سنة 2023، حيث ارتفع عدد الملفات المراقبة إلى 20 ملفًا، وبلغت قيمة المبالغ المسترجعة ذروتها بـ 72.123.833 دج. حيث تعكس هذه الأرقام وجود علاقة طردية بين عدد الملفات وحجم المبالغ المسترجعة، مما يشير إلى تحسن كفاءة عمليات الرقابة. خصوصا بعد تجاوز مرحلة الاضطرابات الصحية الناتجة عن الوباء وعودة النشاط الاقتصادي إلى وتيرته الطبيعية.

وفي سنة 2024، شهدت الرقابة على الوثائق قفزة نوعية من حيث عدد الملفات المراقبة، والتي بلغت 676 ملفًا مع الحفاظ على نسبة إنجاز 100%، ويعود هذا التطور إلى صدور تعليمات من قبل

المديرية العامة للضرائب في جانفي 2024، تنص على ضرورة أن تمثل الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق ما لا يقل عن 15% من إجمالي الملفات. ورغم هذا الارتفاع الكبير في عدد الملفات، إلا أن المبالغ المسترجعة لم تكن متناسبة مع هذا الحجم من الملفات، حيث بلغت الحقوق المسترجعة 56.426.607 دج، أي أقل من الحصيلة المسجلة في سنة 2023، ويرجع ذلك إلى محدودية كفاءة بعض أعوان الرقابة في التعامل مع العدد الكبير من الملفات، فضلا عن ضيق الفترة الزمنية المخصصة لعملية المراقبة، وهو الأمر الذي انعكس على تراجع الحصيلة المسترجعة.

كما تتمثل **أنواع الضرائب والرسوم المسترجعة من الرقابة الجبائية على الوثائق** للفترة (2022-2024)، بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" في الجدول التالي:

**الجدول (2-2): أنواع الضرائب والرسوم المسترجعة من الرقابة الجبائية على الوثائق للفترة (2022-2023) بمفتشية الضرائب" جبل عز الدين"**

| السنوات | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|
| **الرسم على القيمة المضافة (TVA)** | 1.080.283 | 51.166.369 | 11.882.538 |
| **الرسم على النشاط المهني (TAP)** | 1.457.779 | 2.111.125 | 225.461 |
| **الضريبة على ارباح الشركات (IBS)** | 0 | 1.319.613 | 3.994.241 |
| **الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG)** | 38.030.213 | 2.680.014 | 4.355.614 |
| **الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)** | 0 | 0 | 13.387.871 |
| **ضرائب ورسوم أخرى** | 0 | 421.947 | 10.308.614 |
| **الغرامات والعقوبات** | 10.138.734 | 14.424.765 | 12.272.268 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مفتشية الضرائب.

استنادا إلى معطيات الجدول (2-2)، يمكن استنتاج الشكل التالي:

**الشكل (2-4): أنواع الضرائب والرسوم المسترجعة من الرقابة الجبائية على الوثائق للفترة (2022-2023) بمفتشية الضرائب" جبل عز الدين".**

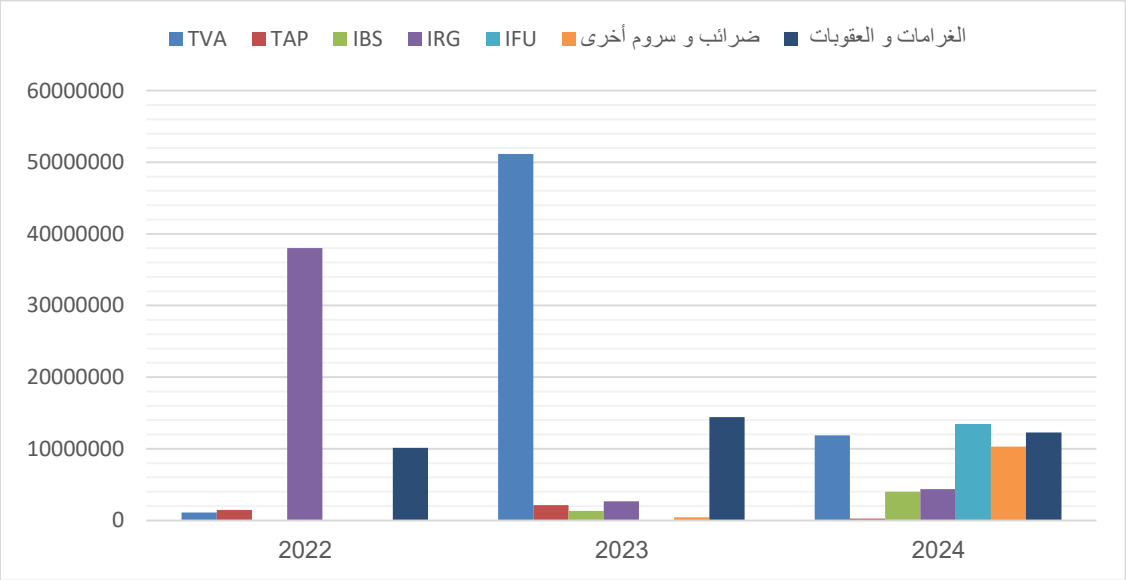


**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2-2).

من خلال الجدول (2-2) والشكل (2-4)، يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

**أولا: الرسم على القيمة المضافة (TVA)**

نلاحظ أن الحقوق المسترجعة من الرسم على القيمة المضافة كانت مرتفعة نسبيًا، ويعود ذلك إلى كون هذه الضريبة ضريبة غير مباشرة تفرض على أساس رقم الأعمال، بالإضافة إلى خضوع العديد من الأنشطة التي يمارسها المكلف لهذه الضريبة. ففي سنة 2022، تم تسجيل أدنى قيمة للحقوق المسترجعة، حيث بلغت 1.080.283 دج، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد بسبب جائحة كورونا.

أما في سنة 2023، فقد شهدت الحقوق المسترجعة ارتفاعا كبيرا، محققة أعلى قيمة لها، حيث بلغت 51.166.369 دج. ويعود هذا الارتفاع إلى التسويات الكبيرة للأخطاء والتجاوزات التي حدثت في السنوات السابقة. وفي سنة 2024، انخفضت هذه الحقوق مجددا لتصل إلى 11.882.538 دج.

**ثانيا: الرسم على النشاط المهني (TAP)**

يفرض هذا الرسم ايضًا على رقم الأعمال، غير أن معدلاته تختلف باختلاف نوع النشاط، وقد أظهرت المعطيات أن الحقوق المسترجعة من هذا الرسم كانت محدودة مقارنة بالرسم على القيمة المضافة. فقد بلغت قيمتها 1.457.779 دج في سنة 2022، لترتفع نسبيا في سنة 2023 وتصل إلى 2.111.125 دج، وهي أعلى قيمة مسجلة خلال الفترة المدروسة. إلا أن هذه الحقوق تراجعت بشكل حاد سنة 2024 إلى225.461 دج.

**ثالثا: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)**

تفرض الضريبة على أرباح الشركات على المداخيل والأرباح الصافية للأشخاص المعنويين. ونلاحظ أنه في سنة 2022 لم يتم استرجاع أي مبلغ ضمن هذه الضريبة، في حين تم خلال سنة 2023 استرجاع مبلغ قدره 1.319.613دج، ليرتفع نسبيا سنة 2024 محققا أكبر حصيلة مسترجعة بقيمة 3.994.241 دج.

**رابعا: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)**

تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للأشخاص الطبيعيين. ففي سنة 2022، سجلت الحقوق المسترجعة أعلى قيمة لها، حيث بلغت 38.030.213 دج، إلا أنها شهدت انخفاضا حادا في عام 2023، لتتراجع إلى 2.680.014 دج، وهو أدنى مستوى لها خلال السنوات محل الدراسة. ثم عادت لتسجل ارتفاعا نسبيا في عام 2024، حيث بلغت قيمتها 4.355.614 دج.

**خامسا: الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)**

تعد الضريبة الجزافية الوحيدة ضريبة مبسطة تجمع بين كل من الرسم المحلي للتضامن، والرسم على القيمة المضافة، والضريبة على الدخل الإجمالي. حيث خلال سنتي 2022 و2023، لم يتم استرجاع أي مبلغ ضمن هذه الضريبة، في حين بلغ المبلغ المسترجع خلال سنة 2024 ما قدره 13.387.871 دج.

**سادسا: ضرائب ورسوم أخرى**

تشمل هذه الفئة كلًا من رسم التطهير، والرسوم العقارية، وغيرها. ونلاحظ أنه لم يتم استرجاع أي مبلغ خلال سنة 2022، بينما بلغت الحقوق المسترجعة في سنة 2023 نحو421.947 دج، لترتفع بشكل كبير في سنة 2024 محققة أعلى قيمة لها بمقدار 10.308.614 دج.

**سابعا: الغرامات والعقوبات**

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أنه كلما ارتفعت الحصيلة المسترجعة من الضرائب والرسوم الأخرى، زادت قيمة العقوبات والغرامات. إذ بلغت أعلى قيمة لها سنة 2023 بمقدار 14.424.765 دج، بينما سجلت أدنى قيمة في سنة 2022 بمقدار 10.138.734 دج.

## المطلب الثاني: تحليل نتائج الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" للفترة (2021-2024).

لقد كانت المبالغ المحصلة والمسجلة على مستوى مفتشية الضرائب "جبل عز الدين خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 موضحة في الجدول التالي:

**الجدول (2-3): التحصيل الضريبي في مفتشية الضرائب "جبل عز الدين" للفترة (2021-2024).**

| السنوات | التحصيل قبل الرقابة على الوثائق | التحصيل من الرقابة على الوثائق | التحصيل بعد الرقابة على الوثائق | نسبة مساهمة الرقابة على الوثائق في الحصيلة الضريبية |
|---|---|---|---|---|
| **2021** | 941.140.791 | 9.395.315 | 950.536.106 | 0,99% |
| **2022** | 1.025.743.582 | 50.707.009 | 1.076.450.591 | 4,71% |
| **2023** | 1.296.251.404 | 72.123.833 | 1.368.375.237 | 5,27% |
| **2024** | 1.781.390.878 | 56.426.607 | 1.837.817.485 | 3,07% |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مفتشية الضرائب.

من خلال الجدول (2-3)، يمكننا استنتاج الشكل (2-5) المتعلق بالتحصيل الضريبي قبل وبعد الرقابة الجبائية على الوثائق.

**الشكل (2-5): التحصيل الضريبي قبل وبعد الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين" للفترة (2021-2024).**

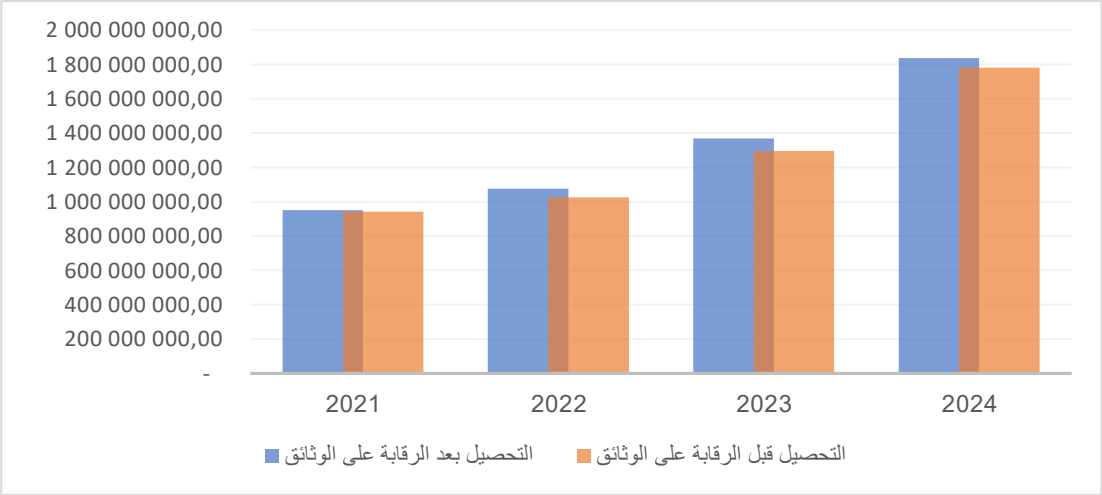

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2-3).

انطلاقا من بيانات الجدول (2-3) والشكل (2-5)، يمكن ملاحظة التطور التدريجي لمساهمة الرقابة الجبائية على الوثائق في الحصيلة الضريبية خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2024، وذلك على النحو الآتي:

- شهدت سنة 2021 بداية ضعيفة في فعالية الرقابة الجبائية على الوثائق، إذ لم يتجاوز مبلغ التحصيل الناتج عنها 9.395.315 دج، وهو ما يعادل نسبة 0,99% فقط من الحصيلة الضريبية الإجمالية التي بلغت 950.536.106 دج. هذا الأداء المحدود يعكس ضعف تأثير هذه الآلية في تلك المرحلة، سواء من حيث التغطية أو النتائج المحققة.
- أما في سنة 2022 فقد سجل تحسنا ملحوظا، حيث ارتفع مبلغ التحصيل الناتج عن الرقابة على الوثائق إلى 50.707.009 دج، ما أدى إلى ارتفاع نسبة المساهمة إلى4,71% من إجمالي الحصيلة الضريبية المقدرة بـ 1.076.450.591 دج .
- أما فيما يخص سنة 2023 فلقد مثلت هذه السنة نقطة تحول بارزة في أداء الرقابة الجبائية على الوثائق، حيث بلغ التحصيل منها 72.123.833 دج، وهو أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة، بنسبة مساهمة وصلت إلى5,27% من الحصيلة الضريبية الإجمالية التي بلغت 1.368.375.237 دج.
- في سنة 2024 وعلى الرغم من تسجيل زيادة معتبرة في الحصيلة الضريبية الإجمالية التي بلغت 1.837.817.485 دج، إلا أن التحصيل الناتج عن الرقابة على الوثائق عرف تراجعا نسبيا، حيث بلغ 56.426.607 دج فقط، مما أدى إلى انخفاض نسبة المساهمة الى3,07%، وهذا راجع إلى التغييرات في سياسة الرقابة، من خلال توسيع دائرة الملفات الخاضعة للرقابة على حساب جودة الفحص، بالإضافة إلى النقص المسجل في عدد المفتشين ذوي الكفاءة والخبرة.

وما يمكن استخلاصه من هذه الأرقام:

- تساهم الرقابة على الوثائق بشكل فعال في استرجاع الحقوق الجبائية المتهرب منها، وهو ما ينعكس إيجابًا على الحصيلة الجبائية من خلال تحسين فعالية وكفاءة عملية التحصيل، مما يؤكد وجود ارتباط وعلاقة طردية واضحة بين فعالية الرقابة الجبائية على الوثائق ومستوى التحصيل الضريبي.
- بالرغم من أهمية دور الرقابة على الوثائق، إلا أن الجزء الأكبر من الإيرادات الجبائية لا يزال يحصل قبل مباشرة إجراءات الرقابة، ما يعكس استمرار قوة الالتزام الطوعي (الودي) لدى المكلفين بالضريبة، ويؤكد أن هذا الأخير يمثل المصدر الأساسي للحصيلة الضريبية.

## المبحث الثالث: دراسة حالات من الرقابة الجبائية على الوثائق بمفتشية الضرائب "جبل عز الدين"

بعد إعداد قائمة بأسماء المكلفين بالضريبة الذين سيخضعون للرقابة الجبائية على الوثائق، تحال هذه القائمة إلى المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة من أجل المصادقة عليها، وذلك في أجل لا يقل عن سنة كاملة قبل تاريخ الشروع في عملية الرقابة.

وفي هذا السياق، سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى معالجة حالتين من الرقابة الجبائية على الوثائق على مستوى مفتشية الضرائب" جبل عز الدين".

### المطلب الأول: الحالة الأولى (مهن حرة)

تتمثل الحالة الأولى في نشاط يصنف ضمن المهن الحرة، ويتعلق الأمر بمهنة الموثق، حيث يزاول المكلف نشاطه على مستوى دائرة بوسعادة. وقد خضع هذا الأخير للرقابة على الوثائق خلال الثلاثي الأول من سنة 2024.

حيث قامت المفتشية بالعمليات التالية:

**أولا: إسناد المهام**

عملت المفتشية على توزيع الملفات المبرمجة للرقابة على الوثائق بين الأعوان المؤهلين والمتخصصين في هذه العملية، والحاملين لرتبة" مراقب "على الأقل.

**ثانيا: مباشرة عملية الرقابة على الوثائق**

شملت هذه العملية الخطوات التالية:

1. **طلب المعلومات:** بعد فحص الوثائق والمستندات الخاصة بالمكلف، قامت المفتشية بإرسال طلب معلومات C 02 (الملحق 01)، دعت فيه المكلف إلى إحضار سجلات الفهارس، مع إعلامه بخضوعه للرقابة على الوثائق لمدة (04) سنوات كالتالي:(2021-2022-2023-2024)، وتم منحه مهلة قدرها (30) يوما من تاريخ استلام الطلب أو رفض استلام الرسالة المؤشرة من مصالح البريد.
2. **دراسة الملف:** استنادا إلى المواد (18) و (19) من قانون الإجراءات الجبائية، قامت المفتشية بالتحقق من صحة ومصداقية تسجيل جميع التعريفات والحقوق المدفوعة من قبل المتعاقدين الذين أبرموا ونفذوا عقودهم لدى مكتب الموثق المعني، حيث تم فحص سجلات الفهارس عقدًا بعقد وسنة بسنة، وذلك بالاعتماد على جدول التعريفات الرسمي المعتمد لدى الموثق والمصادق عليه من الجهات الرسمية (المنظمة الوطنية للتوثيق، العدالة). وبعد جمع الحقوق السنوية المحصلة من طرف الموثق، تمت مقارنتها بالمبالغ المصرح بها لدى المفتشية.

**ثالثا: التبليغ بنتائج الرقابة**

بعد دراسة وتحليل الملف، تم تحرير إشعار أولي C4 (ملحق02)، يتضمن التسويات المرتبطة بالفروقات التي وجدت، وتم إرساله إلى المكلف، مع الالتزام بالمهلة القانونية المحددة بـ (30) يومًا للرد، وفقًا لما ينص عليه قانون الإجراءات الجبائية.

وقد رد الموثق بأن الفروقات المسجلة كانت نتيجة سهو، وأقر بصحة الأرقام المقترحة من طرف مصالح الضرائب.

وبعد دراسة الرد وتقييم التبريرات المقدمة، تم إعداد رسالة تبليغ نهائية C4 Bis (ملحق03) موصى عليها مع وصل استلام تتضمن نتائج الرقابة على الوثائق.

وبناء على ذلك، تم إصدار الضريبة في ورد فردي (الملحق04)، وكانت كما يلي:

**الجدول (2-4): الحقوق المسترجعة خلال الرقابة الجبائية على الوثائق لنشاط موثق**

| البيان | المبالغ |
|---|---|
| مبلغ الضريبة (الفارق) | 456.648 |
| العقوبة (25%) | 114.162 |
| المجموع | 570.810 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مفتشية الضرائب.

وفي الأخير أرسلت إلى قابض الضرائب من أجل التحصيل.

## المطلب الثاني: الحالة الثانية (تجارة)

الحالة الثانية تتعلق بنشاط مصنف ضمن الأنشطة التجارية، وبالتحديد التجارة الإلكترونية، حيث يزاول المكلف نشاطه ضمن إقليم دائرة بوسعادة. وقد خضع هذا الأخير للرقابة على الوثائق خلال الفصل الثالث من سنة 2022.

حيث قامت المفتشية بتنفيذ الإجراءات التالية:

**أولا: إسناد المهام**

بناء على المعلومات الواردة من المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة، والتي تفيد بوجود حركية مالية غير عادية في الحساب البريدي الجاري للمعني، قامت المفتشية ببرمجة ملفه ضمن عملية الرقابة على الوثائق، حيث أسند الملف إلى أعوان الرقابة المؤهلين، ممن يحملون رتبة" مراقب "على الأقل، والمتخصصين في هذا النوع من المهام.

**ثانيا: مباشرة الرقابة على الوثائق**

شملت عملية الرقابة الخطوات التالية:

1. **طلب المعلومات:** قامت المفتشية بالتحري حول هوية المكلف والاستفسار حول طبيعة الأموال التي تم رصدها، وذلك من خلال توجيه طلب رسمي C02 (الملحق 01) إلى مصالح البريد للحصول على كشف الحساب البريدي الجاري للمكلف، وذلك لمدة (04) سنوات غير متقادمة. كما تم إعلام المعني بخضوعه للرقابة على الوثائق ومنحه مهلة ثلاثين (30) يومًا للرد من تاريخ استلامه للطلب أو رفضه الاستلام، وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية.
2. **دراسة الملف:** استنادا إلى أحكام المادتين (18) و (19) من قانون الإجراءات الجبائية، تولت المفتشية دراسة مصدر وطبيعة الأموال المتحصل عليها. وقد أفضت التحريات إلى أن هذه الأموال ناجمة عن نشاط التجارة الإلكترونية، الذي يمارسه صاحب الحساب دون أن يكون مصرحا به لدى الإدارة الجبائية.

**ثالثا: التبليغ بنتائج الرقابة**

بعد دراسة وتحليل الملف، تم إعداد إشعار أولي C04 (الملحق02)، يتضمن التسويات الجبائية المقترحة، وأرسل إلى المكلف مع منحه المهلة القانونية المحددة بـ (30) يومًا لتقديم رده، وفقًا لما يقتضيه قانون الإجراءات الجبائية.

وقد رد المعني على الإشعار، معترفا بممارسته لنشاط التجارة الإلكترونية، موضحا في ذات السياق جهله بالقوانين المنظمة لهذا النوع من الأنشطة، وكذلك بواجباته الضريبية تجاه الادارة الجبائية، مشيرا إلي أن هامش الربح المحقق لا يتعدى نسبة 1%.

وبعد دراسة رد المكلف وتقييم مبرراته، قامت المفتشية بتحرير رسالة تبليغ نهائية C04 Bis (الملحق 03)، موصى عليها مع وصل استلام، تتضمن نتائج الرقابة على الوثائق. وتم على إثر ذلك فرض الضرائب المستحقة عن السنوات التي سجلت فيها الحركات المالية، وهي (2021-2022-2023)، حيث كان مبلغ الضريبة كما يلي:

**الجدول (02-05): الحقوق المسترجعة خلال الرقابة الجبائية على الوثائق لنشاط التجارة الالكترونية**

| البيان | المبالغ |
|---|---|
| مبلغ الضريبة (الفارق) | 8.000.000 |
| العقوبة (25%) | 2.000.000 |
| المجموع | 10.000.000 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مفتشية الضرائب "جبل عز الدين".

ويجدر الإشارة إلى أن المكلف قام بإيداع شكوى بخصوص نتائج الرقابة، وهي حاليا قيد الدراسة.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل التطبيقي المنجز على مستوى مفتشية الضرائب "جبل عز الدين" ببوسعادة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024، تم التركيز على دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تحسين التحصيل الضريبي، وذلك من خلال إبراز الدور المحوري الذي تؤديه مفتشية الضرائب في مراقبة التصريحات الجبائية، والكشف عن الأخطاء والتلاعبات، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية على الوثائق تساهم بشكل فعال في مجال استرجاع الحقوق الجبائية، حيث تعكس النتائج المحققة كفاءة الإدارة في انتقاء الملفات وتوجيه الموارد المتاحة ضمن إطار منهجي واستراتيجي مدروس، ما ساهم في تعزيز فعالية التحصيل الضريبي.

كما أظهرت البيانات أن رفع مستوى فعالية الرقابة لا يرتبط بالضرورة بزيادة عدد الملفات الخاضعة للتحقيق، بل يعتمد بدرجة أساسية على دقة اختيار الملفات وتوجيه الجهود الرقابية نحو الملفات ذات القيمة الضريبية العالية، الأمر الذي يضمن تحقيق مردودية أعلى وفعالية أكبر في استرجاع الحقوق الجبائية.

# الخاتمة

## الخاتمة:

على ضوء الدراسة التي قمنا بها لموضوع "دور الرقابة الجبائية على الوثائق في زيادة التحصيل الضريبي"، يمكن أن نقول أن الرقابة الجبائية على الوثائق تعد من بين أهم الآليات التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية في مواجهة التهرب الضريبي، وذلك من خلال إجراء فحص نقدي ومقارن لمختلف الوثائق والتصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، بالاعتماد على المعطيات المتوفرة لدى الإدارة الجبائية. كما لا تقتصر أهمية هذه الرقابة على تصحيح التصريحات الجبائية فقط، بل تمتد لتؤدي دورًا ردعيًا يعزز من احترام القوانين الجبائية، ويساهم في رفع فعالية التحصيل الضريبي.

ومع ذلك، تظل فعالية هذه الرقابة محدودة بفعل مجموعة من التحديات، لعل أبرزها نقص كفاءة الموارد البشرية المؤهلة، وضعف الوسائل التقنية المعتمدة، وغياب التنسيق بين مختلف الهياكل الجبائية، فضلا عن تدني مستوى الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة. وهو ما يفرض ضرورة تكثيف الجهود من أجل تطوير هذه الآلية وتعزيز فعاليتها بما يحقق الأهداف المرجوة منها. فكلما زادت فعالية الرقابة، تحسنت مردودية الضريبة وتنوعت مصادرها، لذا يعد التحكم في آليات الرقابة الجبائية ضرورة للحفاظ على موارد الخزينة العمومية.

**أولا– اختبار الفرضيات**

على ضوء ما تم التطرق إليه، يمكن التحقق من فرضيات الدراسة كما يلي:

- إن **الفرضية الأولى** التي تنص على أن " خضوع ملفات المكلفين بالضريبة للرقابة الجبائية على الوثائق يتم وفق معايير محددة تعتمدها الإدارة الجبائية، والتي تختلف باختلاف طبيعة النشاط الممارس"، فقد تم تأكيدها، وذلك من خلال ما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول حول الإطار القانوني للرقابة الجبائية والذي ينص على حق الإدارة في ممارسة الرقابة والتحقق من صحة ودقة المعلومات الواردة في تصريحات المكلفين بالضريبة، إلى جانب مؤشرات إخضاع الملفات للرقابة الجبائية على الوثائق.
- أما **الفرضية الثانية**، التي مفادها أن "ظاهرة التهرب الضريبي تعد من أبرز التحديات التي تعيق تحقيق الخزينة لعوائدها الضريبية"، فقد تم تأكيدها من خلال حجم التسويات التي تم إجراؤها. إذ بلغت قيمة المبالغ المسترجعة والمتهرب منها على مستوى مفتشية الضرائب محل الدراسة، خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024، ما مجموعه 188.652.764 دج.

- وفيما يتعلق **بالفرضية الثالثة**، التي تنص على "الرقابة الجبائية على الوثائق تساهم في تحسين فعالية التحصيل الضريبي من خلال تعزيز الامتثال الجبائي والحد من التهرب الضريبي"، قد تحققت، حيث أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية أن هذا النوع من الرقابة يؤدي إلى الكشف عن الأخطاء والتجاوزات في التصريحات الجبائية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، مما انعكس إيجابا وإن كان بشكل محدود على مردودية التحصيل الضريبي. فقد بلغ متوسط مساهمة الرقابة الجبائية على الوثائق في زيادة التحصيل الضريبي خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 ما قيمته 3,51% فقط. ويرجع هذا الضعف إلى نقص الكوادر المؤهلة للقيام بهذا النوع من الرقابة، الأمر الذي يقلل من قدرة المصالح الجبائية على معالجة عدد كبير من الملفات، وبالتالي يحد من فعاليتها.

**ثانيا– نتائج الدراسة**

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، نوردها فيما يلي:

- تعد الرقابة الجبائية على الوثائق أداة فعالة في الكشف عن الأخطاء والتجاوزات في التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين، من خلال مقارنتها بالوثائق والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة الجبائية، مما يساهم في تحسين مستوى التحصيل الضريبي واسترجاع الحقوق المهربة جبائيًا لصالح الخزينة العمومية.
- تشكل الرقابة الجبائية على الوثائق وسيلة فعالة لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي والحفاظ على الأموال العمومية، لذلك منحها المشرع إطارًا قانونيا من خلال الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية، كما وضع لها أجهزة وهياكل تنظيمية تسهر على تطبيق إجراءاتها.
- إن نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة يعد أحد الأسباب المؤدية إلى تنامي ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، سواء بسبب النظرة السلبية للضريبة أو ثقل عبئها أو عدم استقرار القوانين والتشريعات الجبائية، مما ينعكس سلبا على عملية التحصيل الضريبي.
- تساهم الرقابة الجبائية على الوثائق في تعزيز الامتثال الطوعي لدى المكلفين بالضريبة، نتيجة إدراكهم لاحتمال إخضاعهم للرقابة، وهو ما أدى إلى تحسين مستوى مصداقية التصريحات الجبائية.
- إن الرفع من مردودية التحصيل الضريبي لا يرتبط بزيادة عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية على الوثائق، بقدر ما يعتمد على جودة عملية الانتقاء، ومدى أهمية الملفات الجبائية من حيث طبيعة النشاط، وحجم رقم الأعمال، والأرباح المحققة.

- يساهم التنسيق بين الإدارة الجبائية ومختلف الجهات الأخرى (كالبنوك، ومصالح البريد، والضمان الاجتماعي...) في تبادل واستغلال المعلومات المتاحة، مما يعزز من فعالية الرقابة الجبائية على الوثائق في مكافحة التهرب الضريبي.
- على الرغم من الأثر الإيجابي للرقابة الجبائية على الوثائق في تحسين مردودية التحصيل الضريبي، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة مقارنة بالأهداف المسطرة في إطار السياسة الجبائية، خاصة فيما يتعلق بمكافحة التهرب الضريبي.
- تتيح الرقابة الجبائية على الوثائق للإدارة الجبائية معرفة الوضعية الجبائية الحقيقية لكل مكلف، مما يساعد في اختيار الملفات التي تستدعي رقابة معمقة.

**ثالثا- الاقتراحات**

بناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات والاقتراحات، نوجزها فيما يلي:

- تعميم رقمنة النظام الجبائي الجزائري من خلال اعتماد أدوات رقمية متطورة تساهم في تبسيط الإجراءات الجبائية، وتسهيل عملية الرقابة والتحصيل.
- يجب مراجعة وتبسيط التشريعات الجبائية القائمة، بهدف جعلها أكثر وضوحا وسهولة في التطبيق، مما يحد من حالات التهرب الضريبي الناتجة عن سوء الفهم، ويقلل من حجم المنازعات بين المكلفين والإدارة الجبائية.
- ضرورة زيادة عدد الأعوان المؤهلين في مجال الرقابة الجبائية على الوثائق، مع التركيز على توفير برامج تدريب متقدمة تعزز من كفاءاتهم في الجوانب الجبائية والمحاسبية والتقنية.
- لا بد من تطبيق عقوبات صارمة ضد المتهربين الضريبيين المتكررين، لضمان الردع الفعال وتعزيز مصداقية النظام الجبائي في مواجهة السلوكيات المخالفة للقانون.
- ضرورة تبني نظام رقابة داخلية فعال على مستوى الإدارة الجبائية يضمن الشفافية والمساءلة في أداء أعوان الرقابة، مع استحداث آليات عملية للتبليغ عن أي تجاوزات أو فساد أو تحيز خلال عمليات الرقابة.
- العمل على تطوير نظام معلوماتي متكامل لجمع وتحليل البيانات الجبائية، مما يسمح بتحسين تتبع ومراقبة الملفات الجبائية.
- يجب تعزيز برامج التحسيس والتوعية الضريبية لفائدة المكلفين بالضريبة، من أجل ترسيخ ثقافة جبائية قائمة على الالتزام الطوعي، وتحسين العلاقة بين المكلفين والإدارة الجبائية.

- ضرورة تدعيم التنسيق والتعاون بين الإدارة الجبائية والجهات الأخرى(كالبنوك، ومصالح البريد، والضمان الاجتماعي...)، بهدف تبادل المعلومات واستغلالها في الكشف عن حالات التهرب والتلاعب.
- ضرورة تحسين آليات انتقاء الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية على الوثائق، من خلال اعتماد معايير دقيقة تأخذ بعين الاعتبار مستوى المخاطر الجبائية، وحجم رقم الأعمال، وطبيعة النشاط الاقتصادي للمكلفين.

**رابعا– آفاق الدراسة**

انطلاقًا من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ومن خلال التحديات التي لا تزال تواجه النظام الجبائي الجزائري، خاصة في ما يتعلق بمحدودية فعالية الرقابة الجبائية وضعف مردودية التحصيل الضريبي، تبرز الحاجة إلى مواصلة البحث العلمي في هذا المجال. ومن هذا المنطلق، يمكن اقتراح مجموعة من الآفاق البحثية المستقبلية على النحو الآتي:

- أثر الرقابة الجبائية على سلوك المكلفين بالضريبة.
- تقييم جاهزية الإدارة الجبائية لتبني أدوات الذكاء الاصطناعي ودورها في تحسين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.
- فعالية العقوبات الجبائية في الحد من التهرب الضريبي

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع:

## أولا: المراجع باللغة العربية

### أولا: الكتب

**1.** بن صوشة يزيد، بشيري عبد العليم، تقنيات التدقيق، دار المتنبي للطباعة والنشر، المسيلة، الجزائر، 2023.

**2.** بن عمارة منصور، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2016.

**3.** زغدود علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.

**4.** زواق الحواس، جباية المؤسسة، دار المتنبي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، المسيلة، الجزائر، 2022.

**5.** سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، إقتصاديات الضرائب: سياسات نظم قضايا معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007.

**6.** سماعين عيسى، جباية ومحاسبة المؤسسة تقنيات جبائية ومحاسبية، منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2022.

**7.** العلي عادل، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

**8.** ولهي بوعلام، محاضرات في الجباية المعمقة، دار المتنبي للطباعة والنشر، المسيلة، الجزائر، 2022.

### ثانيا: الاطروحات والرسائل الجامعية

**9.** ادري عدنان، التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2010.

**10.** بن شعاعة حليمة، الاثبات في المادة الجبائية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.

**11.** بن صفي الدين أحلام، الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2014.

**12.** بن عثمان عائشة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.

**13.** بوجريو عبد الرؤوف، الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2025.

**14.** بوزيد سفيان، عوائد التحصيل الجبائي ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

**15.** حسام فايز أحمد عبد الغفور، العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

**16.** داودي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2006.

**17.** ذبيح محمد أمين، أثر تطبيق متطلبات الرقابة الجبائية على تحسين فاعلية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2021.

**18.** رحال نصر، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.

**19.** زناتي فريدة، العلاقة القانونية بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2012.

**20.** عتير سليمان، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

**21.** غضبان نسرين، باي راقد صفاء، تحليل مؤشرات الاخضاع للرقابة الجبائية على الوثائق، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2024.

**22.** قتال عبد العزيز، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبيين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2009.

**23.** قدادرة فوزية، الرقابة القضائية على امتيازات الإدارة الضريبية في مجال التحصيل الضريبي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2023.

**24.** قناص علي، التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتقليل الفجوة الضريبية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية و المحاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2023.

**25.** قوشيش امينة، أثر الرقابة الجبائية على ممارسة المحاسبة الإبداعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2023.

**26.** كماش حسين، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية الرقابة الجبائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2024.

**27.** لواج عبد الرحيم، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2016.

**28.** محراب أسامة، اشكال الرقابة الجبائية وفق التشريع الجبائي الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر،2021.

**29.** واضح صالح، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.

**30.** وصيف فائزة خير الدين، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021.

**31.** ونادي رشيد، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2003.

**ثالثا: القوانين والمواد القانونية**

**32.** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 18 من قانون الاجراءات الجبائية، الجزائر، 2025.

**33.** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 19 من قانون الاجراءات الجبائية، الجزائر، 2025.

**34.** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 20 الفقرة 01 من قانون الإجراءات الجبائية، الجزائر، 2025.

**35.** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 20 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجبائية، الجزائر، 2025.

**36.** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 21 من قانون الاجراءات الجبائية، الجزائر، الجزائر.

**37.** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 326 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجزائر، 2025.

**38.** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 34 من قانون الاجراءات الجبائية، الجزائر، 2025.

**39.** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 45 من قانون الاجراءات الجبائية، الجزائر، 2025.
**40.** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 65 من قانون الاجراءات الجبائية، الجزائر، 2025.
**41.** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 80 من قانون الاجراءات الجبائية، الجزائر، 2025.
**42.** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، للمادة 20-4 من قانون الإجراءات الجبائية، الجزائر، 2025.
**43.** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، الجزائر، طبعة 2025.

**رابعا: الملتقيات والمجلات العلمية**

**44.** بساس أحمد، دوة محمد، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية، مجلة القانون العقاري، العدد15، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 2021.
**45.** بن عثمان عائشة، ولهي بوعلام، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 17، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
**46.** بولحية عفاف، بوجاجة إبراهيم، لحيلح لامية، اثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 02، جيجل، الجزائر، 2022.
**47.** حابي عبد اللطيف، بن لدغم محمد، التصريحات الجبائية الالكترونية: آلية فعالة لتعزيز الشفافية في الرقابة الجبائية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد15، العدد01، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2025.
**48.** حمريط عبد المالك، جبري محمد، الضمانات التي يقدمها التشريع الجزائري للمكلف بالضريبة في عملية التحصيل الضريبي، مجلة القانون العقاري، العدد15، جامعة البليدة2، الجزائر، 2021.
**49.** خلوفي سفيان، بوجريو عبد الرؤوف، دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد05، العدد01، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2019.
**50.** ذبيح لياس قلاب، دور الرقابة الجبائية في كبح ظاهرة التهرب الضريبي، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015.
**51.** سيداعمر محمد، الضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة أثناء فترة التحقيق الجبائي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد13، العدد02، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2020.

**52.** شعوادي سفيان، جرد نور الدين، مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 02، جامعة البليدة 2، العفرون، الجزائر، 2024.

**53.** شيعاوي وفاء، الرقابة الجبائية وضمانات المكلف بالضريبة، مجلة بحوث، المجلد11، العدد02، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2017.

**54.** صاري إسماعيل، تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية المجلد 01، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

**55.** طالبي محمد، زايمي مولود، فعالية الرقابة الجبائية (النظرية والواقع)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد08، العدد02، جامعة البليدة2، الجزائر، 2020.

**56.** عبد الهادي حاج قويدر، عبد الغني بوشرى، أثر الرقابة الجبائية على حصيلة إيرادات الجباية العادية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019.

**57.** عياش وريدة، الاقتصاد الخفي أسبابه وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد01، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019.

**58.** عيسى سماعين، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، المجلد 08، العدد 15، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2021.

**59.** فروم محمد الصالح، دور الجباية الفلاحية في التحصيل الضريبي، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد12، العدد01، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2024.

**60.** فريجات إسماعيل، الاطار القانوني للرقابة الجبائية، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015.

**61.** قروج شهيناز، طويلب محمد، الرقابة الجبائية كأداة لتشخيص الاخطار الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المؤسسة، المجلد10، العدد01، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021.

**62.** القريشي نادية، بوزيدة حميد، الرقابة الجبائية كآلية من آليات الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2024.

**63.** قلي محمد، بلول فهيمة، الرقابة الجبائية: بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد06، الجزائر، 2018.

**64.** مالح سعاد، قدرة التحقيق المحاسبي على دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد04، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.

**65.** مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، مخبر اثر الاجتهاد القضائي في حركة التشريع، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر، 2020.

**66.** مشقق الحسين، بشيش عبد المالك، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات و مخاطر التهرب الضريبي، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2024.

**67.** مغاري عبد الرحمان، شيخي بلال، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد02، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013.

**68.** مقلاتي منى، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015.

**69.** ولهي بوعلام، نحو اطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الازمة، ملتقى علمي دولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.

**خامسا: المطبوعات**

**69.** حابي عبد اللطيف، جباية المؤسسة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023.

**سادسا: المراجع الأجنبية**

**70.** KHOUILDI SAID, SADOK MEHDI, Le Contrôle Sur Pièces Dans La Législation Fiscale Algérienne, revue CAHIERS POLITIQUE ET DROIT, N° 19, Faculté de Droit et Des Sciences Politiques, Université Kasdi Merbah, Ouargla, Algeria, 2018.

**71.** SEBAA Ahmed Salah, GUENDOUZI Mohammed, OUCIF FAIZA Kheir Eddine, Le Contrôle Sur Pièce Comme Mécanisme D'évaluation De La Performance De L'administration Fiscale En Matière De Contrôle Fiscal, Revue du développement économique, Volume 08, (Numéro 01, Tizi Ouzou, Algeria, 2023.

# الملاحق

## ملاحق:

### الملحق رقم (01): إشهاد النزاهة العلمية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

## تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: ..... اللقب: .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ: ..... العامل

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة: ..... ؛ عنوانه:

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

الإمضاء

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences

السنة الجامعية 2025/2024.

## الملحق رقم (02): وثيقة الموافقة على التربص الميداني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

رقم: / /

المسيلة في: 13 أفريل 2025

إلى السيد المحترم: مدير الضرائب
لولاية المسيلة

### الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد..

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزءً أساسياً من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة – للطلبة المذكورين أدناه – على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

**الطلبة المعنيون:**

| الرقم | الإسم واللقب | رقم بطاقة التعريف الوطنية | الإمضاء |
|---|---|---|---|
| 1 | بطو رامي | 100110230008800003 | |
| 2 | | | |

**عنوان البحث:** دور الرقابة الجبائية على الوثائق في زيادة التحصيل الضريبي

| المشرف (الإسم واللقب والإمضاء) | المؤسسة المستقبلة ( الختم والإمضاء) | رئيس القسم (الختم والإمضاء) |
|---|---|---|
| د. بن عثمان عائشة<br>أستاذة محاضرة. ب | توجه لدى مفتشية الضرائب جبل عزالدين بوسعادة<br>المدير الفرعي للوسائل<br>بوترة | رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة<br>الأستاذ: عبد الرحمان خنيفة |

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences

السنة الجامعية 2024/25.

## الملحق رقم (03): C02 طلب معلومات أو توضيحات التحقيق على الوثائق

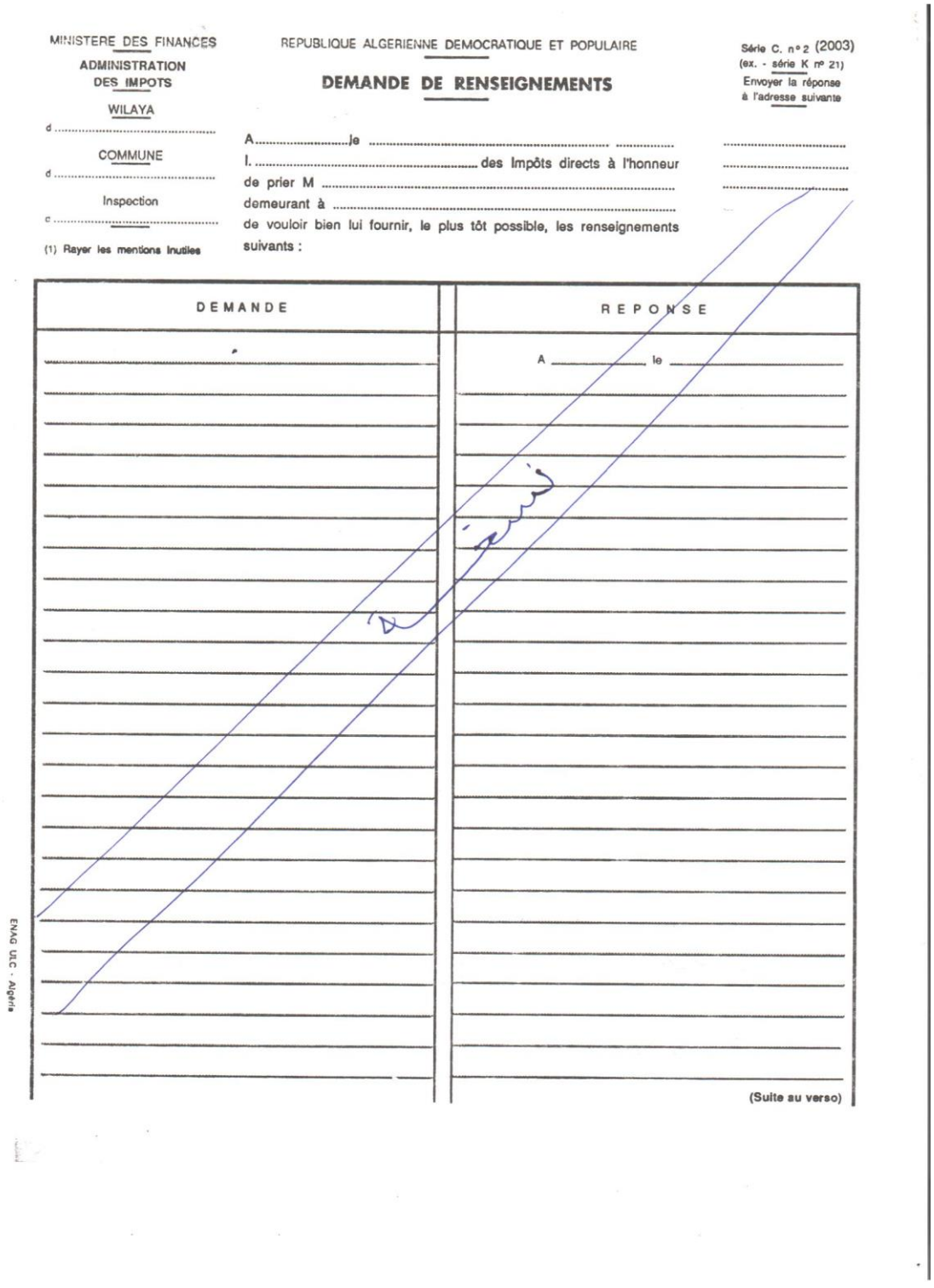

MINISTERE DES FINANCES
ADMINISTRATION
DES IMPOTS
WILAYA
d .....
COMMUNE
d .....
Inspection
c .....
(1) Rayer les mentions inutiles

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

**DEMANDE DE RENSEIGNEMENTS**

Série C. n° 2 (2003)
(ex. - série K n° 21)
Envoyer la réponse
à l'adresse suivante

A.....le .....
I. ..... des Impôts directs à l'honneur
de prier M .....
demeurant à .....
de vouloir bien lui fournir, le plus tôt possible, les renseignements suivants :

| DEMANDE | REPONSE |
|---|---|
| | A _____ le _____ |

(Suite au verso)

ENAG ULC - Algérie

| DEMANDE | REPONSE |
| --- | --- |
| Veuillez agréer, M _____, l'assurance de<br>ma considération distinguée<br><br>des Impôts directs. | (Signature) |

## الملحق رقم (04): C04 التبليغ الأولي (إشعار باقتراح التصحيحات)

Série C n° 4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

**NOTIFICATION DE PROPOSITION DE REDRESSEMENTS**

STRUCTURE .....

.....

Référence : .....

Accusé de Réception. N° .....

M .....

Activité / Profession .....

Adresse .....

.....

N° d'Article I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I

N° NIF I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I

A ..... le .....

J'ai l'honneur de vous faire connaitre que conformément aux dispositions de l'article 19 du Code des Procédures Fiscales, l'administration fiscale envisage d'apporter des rectifications à vos déclarations et aux éléments servant de base pour le calcul des impôts, droits et taxes marqués d'une croix ci-dessous, au titre de(s) l'exercice(s) repris ci-après :

Imp. Officielle, Alger (2020)

| Nature des impôts, droits et taxes à régulariser | | Exercice(s) concerné(s) |
|---|---|---|
| IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL (IRG) : | | |
| | IRG - Bénéfices professionnels | |
| | IRG - Revenus de la location des propriétés bâties et non bâties | |
| | IRG - Revenus des Capitaux Mobiliers | |
| | IRG - Traitement, salaires, pensions et rentes viagères | |
| | IRG - Plus-values de cession à titre onéreux des immeubles bâtis ou non bâtis et des droits y afférents | |
| | IRG - Revenus agricoles | |
| | IRG - Retenue à la source entreprise étrangère non installée | |
| | IRG - Autres retenues à la source | |
| IMPOT SUR LES BENEFICES DES SOCIETES (IBS) | | |
| | IBS - Régime général | |
| | IBS - Retenue à la source sur les revenus des capitaux mobiliers | |
| | IBS - Retenue à la source opérée sur les revenus des entreprises étrangères n'ayant pas d'installation permanente en Algérie | |
| | TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE (TAP) | |
| | TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE (TVA) | |
| | IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) | |
| | TAXES FONCIERES | |
| | IMPOT SUR LE PATRIMOINE (ISP) | |
| | AUTRES IMPOTS ET TAXES (à préciser) : | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |

Vous disposez d'un délai de trente (30) jours pour me faire parvenir votre acceptation ou vos observations aux redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai équivaut à une acceptation tacite (Article 19 du CPF).

***Vous pouvez vous faire assister par un conseil de votre choix (Article 19 du CPF).***

Veuillez agréer, Madame/ Monsieur l'expression de ma considération distinguée.

SIGNATURE DU RESPONSABLE

## REDRESSEMENTS ENVISAGES

**1- DESIGNATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDRESSEMENT :**

Nom :..... Prénom :..... Grade :.....

**II- DEMANDE DE RENSEIGNEMENTS ET /OU DE JUSTIFICATIONS (SERIE C 2)**

**III- STRUCTURE DE LA NOTIFICATION DES REDRESSEMENTS ENVISAGES (ART .19 DU CPF) :**

1. Origine, éléments de fait et motifs du redressement ;
2. Base légale du redressement ( indication obligatoire des articles correspondants au redressement);
3. Calcul du redressement et motivation des pénalités et/ ou majorations appliquées.

## الملحق رقم (05): C04 Bis التبليغ النهائي (الاشعار النهائي بالتصحيحات)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série C n° 4 Bis

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

**NOTIFICATION DEFINITIVE DE REDRESSEMENTS**

STRUCTURE .....
.....

Référence : .....

Accusé de Réception. N° .....

M. .....
Activité / Profession: .....
Adresse .....
.....

N° d'Article I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I

N° NIF I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I_I

A ..... le .....

J'ai l'honneur de vous faire connaitre :

- ○ Qu'en l'absence d'une réponse dans le délai imparti à la notification de proposition de redressement N° ..... du ....., il a été décidé de maintenir les redressements envisagés à votre encontre.

- ○ Que compte tenu de votre acceptation formelle reçue en date du ....., il a été décidé de maintenir définitivement les redressements envisagés dans la notification de proposition de redressements N° ..... du .....

- ○ Qu'après examen de votre réponse reçue en date du ..... à la notification de proposition de redressement N° ..... du ....., par laquelle vous avez émis des observations relatives aux redressements envisagés, il a été décidé :

- ☐ D'accepter partiellement les motifs et les justificatifs présentés.
- ☐ De maintenir la totalité des redressements envisagés.

Les motifs pour lesquels vos observations et justificatifs n'ont pas été retenus sont explicités au verso.

Je vous informe, par ailleurs, qu'un rôle de régularisation sera établi à votre encontre, lequel peut être contesté dans le cadre d'une réclamation contentieuse, en application des articles 70 à 72 et 172 du Code des Procédures Fiscales.

Veuillez agréer, Madame / Monsieur, l'expression de ma considération distinguée.

SIGNATURE DU RESPONSABLE

Imp. Officielle, Alger (2020)

**Redressements définitifs.**

I- DESIGNATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDRESSEMENT :

- Nom :..... Prénom :..... Grade :.....

II- STRUCTURE DE LA NOTIFICATION DEFINITIVE DE REDRESSEMENT (ART. 19 DU CPF) :

1. Reprise fidèle des observations et justificatifs produits par point de redressement ;
2. Réponse aux observations formulées par le contribuable avec motivation légale ;
3. Calcul des redressements maintenus et motivation des pénalités et / ou majorations appliquées.

REDRESSEMENTS DEFINITIFS.

Signature de l'Agent ayant proposé le redressement

## الملحق رقم (06): الورد الفردي


AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL

N° : Année :

M.

Activité ou Profession :

Adresse :

Article d'Imposition :

Numéro d'Identification Statistique :

Numéro d'Identification Fiscale :

(Les frais engagés et les droits sont arrêtés en chiffres)

| NUMERO (Compte de Nature d'Imposition) | IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer | ANNEE ou Mois ou Trimestre Déclaration | BASE imposable (A) | BASE imposable ou revenu (B) | MONTANT d'abattement (C) | TAUX | DROITS RESULTANT De la base imposable (D=A-C) | De la base imposable (D=B-C) | T.V.A. déductible | MONTANT des droits rappelés | PENALITES Taux | PENALITES Montant | TOTAL des droits et pénalités à payer |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 201 001 | I.R.G. | | | | | | | | | | | | |
| 201 | Majoration sur Arrérages (10 + IRG I.B.S. | | | | | | | | | | | | |
| 930 025 | Versement Forfaitaire | | | | | | | | | | | | |
| 930 026 | Taxe sur l'Activité Professionnelle | | | | | | | | | | | | |
| 930 029 | Taxe sur la Valeur Ajoutée | | | | | | | | | | | | |
| 201 034 IE | Réintégration TVA/achats Pénalités d'assiette/TVA Taxe sur annuls E.ETOD - Enregistrement E.T - C. 200 - Timbre C. 1 - 9 - 06 - TT et TA C.1 - F. 35 - Intérêt sur le Patrimoine | | | | | | | | | | | | |
| | | | | TOTAL GENERAL DU ROLE | | | | | | | | | |